دراسات لغوية

الإعراب
سمة العربية الفصحى

دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء

أ. د. محمد إبراهيم البنا



دراسات لغوية

الإعراب

سِمة العربية الفصحى

دراسة تتناول وظيفته، وتقويمًا لمنابع بيانه، وعلاقته بالأداء

أ. د. محمد إبراهيم البنا
الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر



مقدمة

إذا كانت قضية الإعراب قد شغلت القدماء وعنوا بها وأصّلوها ، فإنه يبدو أن القيمة الأساسية للإعراب قد ذهب بها هذا الإصرار الجاد على رسم صورة الإعراب وتقنينه وترسيخه فى مدارك الدارسين والمتعلمين ، حتى أصبحنا لا نرى من الإعراب إلا تلك القواعد الصارمة التى يحكمون بها على الأسلوب العربى ، وتلك العلامات التى يحددون بها كل باب من أبواب النحو ، ويريدون لنا أن نترسمها فى أساليبنا وأن لا نخل بعلامة منها .

وما حدث مع مصطلح الإعراب حدث نحوه مع كثير من مصطلحات هؤلاء الرواد ، فإلى عهد قريب ، بل حتى هذه الساعة ، رأينا — وما زلنا نرى — حملة ظالمة على أئمة النحو العربى ، حين أرادوا أن يدلوا على منبع العلاقات فى التركيب فاصطلحوا على تسميته بالعامل ، فرمى هؤلاء المتحاملون النحو والنحاة بما هم منه براء ، وما ذلك إلا لبعد العهد بذلك المصطلح وواضعه ، فلم يروا من هذا المصطلح إلا لفظه ولم يتعمقوا المراد منه ، وأدى بهم الحال أن أقدموا على مقالات تنْدّ عنها التدبر ، والثقة الواجبة بعقول روادنا .

وهذه الدراسة التى نقدمها فيها معايشة لواقع اللغة ، واستلهام لنصوص القدماء ، ومحاولة لبعث الدلالة اللغوية للإعراب ، وعودة إلى ذلك العالم الأول الذى وضع هذا المصطلح : الإعراب . ولقد تبين لى من هذه الدراسة أن ما وسموه علامات للإعراب هى فى الحقيقة بيانات أدائية تحقق الوضوح لأبنية التركيب ، ويتبعها الوضوح فى الأداء والبيان ، ومن هنا كان اختيار هذا المصطلح لهذه العلامات .

لقد اقتضت هذه الدراسة أن أقدم أربعة فصول ، تناولت فى أولها وظيفة الإعراب ، وتعطى الأداء العربى فى الجزيرة ، ومستقبل هذا الإعراب . وفى الفصل الثانى وعنوانه : مجارى أواخر الكلم ، تعرضت للمجرى

ومدلوله ، وأداء الحركة الإعرابية ، ثم مزيلات الإعراب وبدائله التي تؤدي وظيفته الأساسية . أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه أنواع أصوات اللين ، وصوت اللين التام بين الحركة والسكون وعلاقة الحركات الإعرابية بهذه الأصوات ، ورأي القدماء في أصوات اللين من حيث الوضوح أو الخفاء . وقد ختمت هذا البحث بالفصل الرابع وفيه تحدثت عن الإعراب والأداء ، وأعني بالأداء هنا ما أحله المتقدمون حين عبروا عنه بهيئة المتكلم ، وأشاروا إلى وسائله الصوتية التي تجعل الكلام معبراً . وهو ما فصل فيه المحدثون القول ، وتحدثوا عن عناصره ، وكانت لهم حوله دراسات تعتمد أساساً على ما يسرته لنا الحضارة من أجهزة ووسائل . وقد نبهت في هذا الفصل على قيمة الأداء في إكساب البنية والتركيب معاني تعجز الحركة الإعرابية وحدها عن إعطائه ، وقدمت من التراث مادة تدل على إحساس المتقدمين بقيمة هذا الأداء .

وأرجو أن أكون قد قدمت نفعاً ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب . والحمد لله رب العالمين .

د . محمد إبراهيم البنا

٢ من شوال ١٤٠١ هـ

٣ من أغسطس ١٩٨١ م

الفَصْلُ الأَوّل

الإعـــراب ومســـتقبله

١ - وظيفة الإعراب

٢ - نَمَطَان للأداء

٣ - مستقبل الإعراب

- ١ -

وظيفة الإعراب

إن السمة البارزة للنحو العربي أنه نحو إعرابي ، فهو يقوم في منهجه على الإعراب ، وقد بدا هذا واضحاً منذ بدأ التفكير في النحو وحتى عصرنا هذا ؛ يقول سيبويه ذاكراً اهتمام السابقين عليه بالإعراب : « إن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب(١) » ؛ يريد أنهم ربما يتهاونون بالمحال من القول إذا عرفوا إعراب الكلم ، فبين الخليل وسيبويه خطأهم في ذلك ، وأنه لا بد من استقامة الدلالة في التراكيب . وهذا النص يقفنا على مدى ما للإعراب من مكانة عند رواد النحو ، وهي مكانة سوف نحاول التنبيه عليها وعلى دواعيها فيما يأتي . ويمكن القول الآن: إن النحو قد رسم الإعراب في منهجه الدراسي ، وإن اختلفت المصنفات شيئاً ما ، فسيبويه كان مشغولا بالبحث عن العامل الذي أثر في معموله هذا الأثر الإعرابي ، والزمخشري وابن مالك ومن كان على شاكلتهما كانوا مشغولين بالعلامة الإعرابية أو أثر ذلك العامل . ولكن النحو قد عالج من خلال أبوابه الإعرابية جميع خصائص التراكيب ، وقدم وصفاً كاملا للجملة العربية في مختلف صورها ؛ بل إن وصفهم للأبنية كان قد تم وفق صورة إحصائية ، وعلى نحو يبحث على الإعجاب والتقدير ، ونحو هذا قد يقال في وصف أصوات اللغة العربية أيضاً .

إن هذا التصنيف في النحو ، والذي توخى فيه المؤلفون خاصة واحدة من خصائص التركيب فجعلوها معتمد حديثهم وتناولوا باقي هذه الخصائص من خلالها — ليقفنا على أن هذا النظام الإعرابي قد فاق في الأهمية ما سواه . وكأنهم أدركوا أنه إذا خلا منه الأداء فقد ذهبت عنه مسحة العربية . ولقد

(١) الكتاب ٢/٨٠ .

يكون من حقنا أن نستنتج من اختيار مصطلح الإعراب – وهو يعني في دلالته المعجمية : الإبانة والوضوح – ثم من العناية بظاهرة الإعراب في النحو ، وقيامها منه مقام قطب الرحى ، قد يكون من حقنا أن نستنتج أنه كان في مقابل هذا الأداء المعرب أداء آخر لا يتسم بهذا الوضوح ، ولا يلتقي العرب في مختلف بيئاتهم حوله ، كما يلتقون حول هذا الأداء المعرب ؛ ويبدو أن المتقدمين من علماء اللغة قد وجدوا – حين تصدوا لوصف هذه اللغة – نمطين من الأداء ، أحدهما واضح بين ، والآخر ليس بهذه المنزلة من الوضوح والبيان ، تختلط فيه الأبنية وتمتزج ، فعزوا وضوح النمط الأول إلى هذه العلامات التي يحرص المتكلم على أدائها في آخر البناء ؛ ذلك أن العلامات تمثل حدوداً للأبنية داخل الجمل ، إذا أقيمت على وجوهها فإن البناء يصبح واضحاً بيناً ، ويتبع ذلك وضوح التركيب وإبانته عن الغرض . أما إذا أغفل هذا الأداء الإعرابي فقد تتعرض البنية لكثير من التغييرات التي لا تقف عند حد آخرها ، بل تتعداه إلى داخلها ، وذلك على نحو ما صنعت لغة الخطاب في بيئاتنا العربية . ولاحظ الآن كيف نتكلم فيذهب من البناء – في كثير من التراكيب – صوت أو صوتان . ولاحظ كيف تتداخل الأبنية في التركيب فلا يستبين بعضها من بعض ؛ ألا ترانا نقول – في أحد أداءاتنا المصرية – : « ممججه » ، والذي يتوخى العربية المعربة يقول : محمد جاء . فانظر كيف يبين الأداء الإعرابي في هذا النمط البناء ويحميه من الحذف والتغيير .

والنماذج التي تدل على قيمة صوت اللين في آخر البناء كثيرة . وقد تأملت لغة التخاطب في عاميتنا المصرية ، فوجدت أن المتكلم قد يعمد في سبيل إيضاح البناء إلى تسكين الصامت مثلا في آخره ، وهذا تأكيد منه لإثباته . أما إن كان الآخر صوت لين فإيضاحه يتم بإطالته ، يقول للمتبين في الجملة المتقدمة مثلا : محمد جه . ويقول أيضاً : على مراده ، لمن غُمّ عليه الأداء : عَلَمْرادُه . أما الأداء المعرب الفصيح فكان يلتزم فيه أداء صوت لين بعد الصامت – وإن اختلفت الأداءات العربية في نطق صوت اللين هذا ، كما سنبين في فصل قادم ، وقد يزيد عليه نوناً تلك التي دعيت نون التنوين » في الأسماء المنصرفة .

والذى أعنيه بالأداء الإعرابى هو الملتزم للعلامات التى وصفها النحاة ، والتى يكون عليها آخر البناء ، سواء أكانت هذه العلامات متغيرة أم ثابتة ، وسواء أكانت حركة أم سكوناً ، وسواء أكانت الحركة قصيرة أم طويلة ، فما عده النحاة حركة بناء لا يفترق فى الحقيقة عن حركة الإعراب من حيث الوظيفة التى حددناها للإعراب وهى الإبانة والوضوح ، وكذلك نطق الصوت الأخير مجرداً من الحركة ، وهو ما عدوه سكوناً أو جزماً أو وقفاً ، يتحقق به الغرض أيضاً ، فكل العلامات التى وصفوها لمختلف الكلم هى بيان لها . وإن كان منها ما هو متغير ، وما هو ملازم لوضع واحد لا يفارقه . وقد نجد فى كلام أبى زيد الأنصارى هذا المعنى ، قال : « عَرَبْتُ له الكلام تعريباً وأعربته له إعراباً : إذا بينته له حتى لا يكون فيه حضرمة(١) » . وكذلك قال الفراء : « الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة(١) » . وقد وجدت من نحاة الكوفة من قال فى حديثه عن إعراب الأسماء الستة من مكانين : « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها ، تكثيراً لها ، وليزيدوا بالإعراب فى البيان والإيضاح(٢) » ، فلعله تنبه إلى الوظيفة التى حددناها للإعراب ، وهى إيضاح البناء وإقامته على وجهه . فأما الحضرمة التى ذكرها أبو زيد فمن معانيها : اللحن ، ومخالفة الإعراب ، والخلط(٣) . وأحسب أن « الخلط » هو المعنى الأول المقابل للإعراب والإبانة فمن البين أن الذين لا يعربون يخلطون ويمزجون الأبنية بعضها ببعض ، كما بينا من قبل . فليس الإعراب مقصوراً على ما اصطلح عليه النحاة فيما بعد من الأثر الذى يجلبه العامل ؛ ذلك أن الذى يخالف فى أدائه نطق الكلمات المبنية يقال له أيضاً : إنه قد لحن وخالف الإعراب ، وإذا وجدنا مصطلح البناء مقابلا لمصطلح الإعراب فى كتب النحو ، فذلك راجع إلى تخصيص فى الدلالة حين وجد النحاة أبنية فى العربية ملازمة طريقة واحدة . وأبنية أخرى يتغير آخرها بحسب موقعها من التركيب ، فميزوا هذا الصنف الثانى

(١) التهذيب للأزهرى ٢/٣٦١ - ٣٦٢ .

(٢) الإنصاف ١/٢٠ .

(٣) لسان العرب ، مادة : حضرم .

بمصطلح الإعراب ، فإذا عدنا إلى الدلالة المعجمية للإعراب والبناء وجدناهما غير متقابلين ، فاختيار مصطلح البناء للكلمات الثابتة في التركيب الملازمة أداء واحداً لا ينفي عنها صفة الإبانة ، وإنما يسلب عنها صفة التغير لا غير . وكان الذي هيأ هذه الكلمات المتغيرة لمصطلح الإعراب هو ما وجده النحاة من دلالة العلامات في بعض وحدات التركيب على معان نحوية ، وهو ما عبروا عنه — فيما بعد سيبويه — من أن الرفع علم الإسناد ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة . فلما وجد النحاة فيه بيان أداء وبيان دلالة ، خصوه بمصطلح الإعراب ، ولما لم يتجاوز الثاني بيان الأداء خصوه بمصطلح البناء .

مما سبق يتبين أن جميع ما وصفه النحاة من أوضاع أواخر الكلم هو منشأ البيان في الأداء الفصيح ، ومن هنا تخيروا له مصطلح الإعراب ، وعنوا به ، وداروا حوله .

* * *

— ٢ —

نَمَطَان للأداء

ذكرت من قبل أنه كان في الجزيرة العربية نمطان متقابلان من الأداء ، أحدهما واضح بين ، والآخر ليس بهذه المنزلة من الوضوح والبيان وأنهم عزوا وضوح النمط الأول إلى وضوح أبنيته ، ورَجَعْتُ ذلك إلى أثر العلامات الإعرابية بمعناها العام الذي ذكرناه من قبل . فأما النمط الثاني فهو في حقيقة الأمر أنماط وليس نمطاً واحداً ، أنماط تتعدد بتعدد البيئات اللغوية في الجزيرة العربية . وإذا وصفنا هذه الأنماط بعدم البيان والوضوح فذلك راجع إلى محليتها وانحصار كل منها في بيئة محدودة . ونحن لا ننفي عنه صفة البيان والوضوح جملة ، وإنما نعني أن أداء بيئة ما بَيِّنٌ فيها لا محالة ، لكن البيئات الأخرى لا تتمثله تمثلها . وذلك راجع إلى أن كل بيئة قد التزمت أعرافاً خاصة في الأداء . أما النمط الأول فقد وصف بالإعراب والبيان والفصاحة لأن العرب أجمعين كانوا يتفاهمون به ، ويلوذون إليه .

إنه من غير شك كان في اللغة العربية مستويان ، شأنها في ذلك شأن غيرها من اللغات : مستوى اللغة الأدبية ، ومستوى آخر هو الذي يتداوله الناس في شئونهم ومعاملاتهم ؛ الأول يمثل الجانب الفني في الأداء ، ذلك الذي يتعهده صاحبه ويعاود النظر فيه ، والثاني أقرب ما يكون إلى ردود الأفعال يتسم بالسرعة في الأداء . وتقوم فيه الكلمة مقام الجملة ، والإشارة مقام العبارة البليغة ، وقد يكون الصمت فيه أبلغ من كل أداء(١) . المستوى

---

(١) يمكن أن نستبعد ما آل إليه الخطاب في العربية مما حكاه سيبويه ، من قول العرب : « ألاتا ؟ بل فا » ، وتفسيره له بقوله : « ألا تفعل ؟ وبل فافعل » . انظر الكتاب ٢/ ٣٢١ وانظر ابن جني في الخصائص ٢/ ٨٠ ، فقد عقب على هذه الرواية بقوله « ثم تجاوزوا ذلك إلى أن قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة » . وقد كرر ابن جني ذلك في الخصائص ٢/ ٢٤٦ — ٢٤٧ . وأمثلت شواهد كثيرة مبثوثة في المعاجم وكتب النحو نعتقد أنها تمثل لغة الخطاب .

الأول تحتشد له كل الوسائل الفنية لتجعله ناطقاً بنفسه حياً بعبارته . والثاني تمده الحياة النابضة بكل وسائل التعبير ، ومن هنا كان في تطور دائم ، لأنه وثيق الصلة بالحياة المتطورة المتجددة . أما المستوى الأول فتراه قد أخذ أبداً إلى هذه الوسائل الفنية ، حريصاً عليها . لأن فيها حياته ووجوده ، ومن هنا كان هذا المستوى أقرب إلى اللغة في خصائصها الأولى وإذا صح ما نسب إلى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — من أنه قال : « أعربوا في كلامكم تعربوا في كتاب الله » ، فقد يكون من أعظم الأدلة على وجود هذين المستويين . مستوى لغة الخطاب أو لغة الحديث الذي يقابل مستوى اللغة الأدبية . والذي نزل به الوحي الكريم .

ولهذا نعتقد . احتكاماً إلى ما تقدم ، أنه كان لكل من هذين المستويين ظواهره المتميزة ، أما مستوى اللغة الأدبية فهو ما وصفه لنا النحاة ، وأما مستوى لغة الخطاب والتعامل فلابد أن يكون التطور قد أحدث فيه آثاره في كثير من جوانبه ، ومنها الجانب الإعرابي . بل إن حديث الرواة عن خصائص اللهجات إنما يمثل أساساً وصفاً لهذا المستوى ، لقد نسبوا إلى هذيل وطيء وقيس وأسد وإلى أهل الحجاز عامة أعرافاً لغوية ، لكن اللغة الأدبية التي انتهت إلينا من هذه البيئات لغة مشتركة لا تفصح عن عرف كل منها . ومع هذا لا نعتقد أن البون كان شاسعاً بين المستويين . بل كان العربي في البادية والحاضرة يحس بغاية المتعة عندما كان يستمع إلى الشعراء والخطباء ، وقد جاء وحي الله الكريم على لسان نبيه محمد — صلى الله عليه وسلم — ممثلا نمطاً رفيعاً في هذا المستوى ، قال تعالى : « وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم » (سورة إبراهيم ٤) . وقال . « بلسان عربي مبين » (سورة الشعراء ١٩٥) وفي ضوء هذا التصور ينبغي أن نفهم مقالة المبرد : « وكان الصدر الأول من أصحاب رسول الله . صلى الله عليه وسلم يعربون طبعاً . حتى خالطهم العجم ففسدت ألسنتهم وتغيرت لغاتهم(١) » . يريد المبرد أنهم إذا نطقوا الشعر أو تلوا آيات القرآن الكريم . فإنهم كانوا يؤدون ذلك بأداء عربي معرب .

---

(١) الفاضل للمبرد . ٤ .

لا يحتاجون فى ذلك إلى تعليم معلم ، ذلك أنه قد ترسخ فى حياتهم هذا الأداء المعرب . فهم يستحضرونه أمام النماذج الأدبية ، وعندما يقفون مواقف الخطابة فلما اختلط العرب بالعجم دهمت هذه السليقة العربية . فالمجال الذى كان يعنيه المبرد هو مجال اللغة الأدبية ، ولم يكن يعنى مستوى لغة الخطاب وأحاديث الناس فى شئون حياتهم

وقد أدرك النحاة ما أصاب لغة التخاطب والتعامل . على أنهم حصروا ذلك فى بعض البيئات دون بعض ، يقول ابن جنى « وليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول : إنه يحكى كلام أبيه وسلفه ، يتوارثونه آخر عن أول وتابع عن متّبَع . وليس كذلك أهل الحضر ، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب إلى العربية الفصيحة . غير أن كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب فى حروفهم وتأليفهم ، إلا أنهم أخلوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح »(١). وكان ابن جنى قد ذكر من قبل أن رواة اللغة قد تركوا لغة أهل الحاضرة ، وعلل ذلك بما أصابها من « الاختلال والفساد والخطل(٢) » وقد نبه الفارابى أيضاً على ما أصاب هذا المستوى ، ويمتاز نصه بتحديد للبيئة ، وتفصيل أكثر للنواحى التى أصابها التغيير . قال الفارابى : « الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى من قبل العرب هم . قيس وتميم وأسد . فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل فى الغريب والإعراب والتصريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عنهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى »(٣) . وقد عزا إهمال اللغويين لهذه القبائل وسكان القرى إلى أنهم جاوروا أمماً أخرى وخالطوها ، يقول : « لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم »(٣) . وإذا عرفنا أن النحاة والرواة قد بدأوا فى رواية اللغة

---

(١) الخصائص ٢/٢٩ .
(٢) الخصائص ٢/٥ .
(٣) المزهر للسيوطى ١/٢١١ – ٢١٢ .

في وقت مبكر لا يتجاوز أواخر القرن الأول للهجرة ، فإنه ليس من المعقول أن يكون ذلك التغير الذي أصاب لغة الخطاب والتعامل قد حدث مع الإسلام ، لأن هذه المدن الحجازية والبيئات المتطرفة قديمة تمهد بالاختلاط فما وجده علماء اللغة والنحو حين ابتدأوا ينقلون اللغة – كما يقول الفارابي – كان معروفاً منذ عهد بعيد . ولكن ينبغي أن نقبل ماتواتر عن اللغويين الأوائل من وصفهم لهجات قيس وتميم وأسد ، وبعض هذيل وطيء . وبعض الحجاز ، تلك القبائل التي تمثلت في آدائها خصائص العربية ، في الأبنية والإعراب وكيفيات التراكيب ، وذلك على أساس أنها كانت بيئات معزولة لم يتح لها الاختلاط ، بيد أنه ينبغي أن يكون في تصورنا الفروق الجوهرية بين مستوى اللغة الأدبية ، ومستوى لغة التعامل والخطاب . والتي أشرنا إليها من قبل .

إن في الآثار المنقولة ما يؤكد وجود الأداء المعرب في بعض البيئات والقبائل . على نحو ما وصف لنا النحاة وعلماء اللغة ، ولقد أكثر سيبويه في كتابه من الحديث عن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، وقد يفصح بتعيين هؤلاء العرب ، بل ذكر لنا هو سماعه لمن يروي القصائد من العرب بأداء عربي بين(١) وكل ذلك شاهد على نقاء السليقة العربية في بعض البيئات وتخلفها في بعضها الآخر . وإذا تجاوزنا نصي الفارابي وابن جني المتقدمين ، فإننا نجد رواة اللغة في القرنين الثاني والثالث الهجريين يقصدون البادية في هذه البيئات يسجلون أدبها ولغتها ، ونجد روايات تحدثنا عن عناية الخلفاء والأمراء بتنشئة أولادهم في البادية كي يشبوا على الفصاحة ، وهي عادة عربية قديمة فقد روي أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال . « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد بن بكر(٢) » . وقد درج أشراف العرب على هذه العادة في القرنين الأول والثاني ، ولا نجد في تراثنا ما يبعث على الشك في احتفاظ هذه القبائل بمقومات الأداء العربي

---

(١) انظر الكتاب في غير موضع ١/١٢٤ ، ١٥٥ ، ١٨٢ ، ٢١٩ ، ٣٠٤ ، ٤٢٢ ، ٢/٢٠ ، ٨٢ .

(٢) انظر الفائق للزمخشري ١/٢ ، ١٢٣

الفصيح ، بل يحدثنا الجاحظ عن عمر بن عبدالعزيز (ت — (١٠١هـ) أنه قال : « ما كلمني رجل من بني أسد إلا تمنيت أن يمد له في حجته حتى يكثر كلامه »(١)وقال يونس بن حبيب (ت — ١٨٢ هـ) عن بني أسد : « ليس في بني أسد إلا خطيب ، أو شاعر ، أو قائف(١)» وقد اتخذ الجاحظ تميماً وقيساً وهوازن مثلا للفصاحة العالية وهو يتحدث عن أثر النشأة الأولى قال : « ألا ترى أن السندى إذا جلب كبيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الجيم زاياً . ولو أقام في عليا تميم ، وفي سفلى قيس ، وبين عجز هوازن خمسين عاماً(٢) »

ولكن يبدو أنه مع مطلع القرن الرابع الهجرى ، أخذت هذه البيئات تتعرض لما أصاب غيرها من اللحن ، فقد كانت أحداث الإسلام أكبر من أن تظل في عزلتها بعيدة عن المشاركة فيها ، فحدثت من هذه المنطقة هجرات كبيرة ، وبدأت هذه القبائل تشارك في الفتوح ، وانطلقت تأخذ من الحياة مالم يكن لها به عهد ، حتى سمعنا أن من القبائل ما انقطعت صلته بالجزيرة العربية انقطاعاً تاماً . وقد حدثنا أبو منصور الأزهرى (٢٨٢ — ٣٧٠ هـ) عن حالة اللغة في البادية في هذه الفترة ، قال : « وكنت امتحنت بالإسار سنة عارضت القرامطة الحاج بالهبير(٣)، وكان القوم الذين وقعت في سهمهم عرباً عامتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد الهبير ، نشئوا في البادية يتتبعون مساقط الغيث ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش(٤)» . وهو كلام يدل على أن أبا منصور قد أخذ على منطقهم أشياء من باب اللحن والخطأ ، ويحكى ابن جني في المحتسب قال « وسمعت سنة خمس وخمسين (من القرن الرابع الهجرى) غلاماً حدثاً من عقيل ومعه سيف في يده ، فقال له بعض الحاضرين — وكنا مصحرين(٥)—:

(١) البيان والتبيين ١ / ١٧٤ وانظر أيضاً الأخبار المروية عن فصاحة بني أسد في البيان أيضاً ٢ / ١١٦ ، ١٦٥
(٢) المرجع المتقدم ١ / ٧٠
(٣) في طريق مكة . وكانت هذه الوقعة سنة ٣١٢ انظر العبر للذهبي ٢ / ١٥٠ — ١٥٢ ، ومعجم البلدان لياقوت . هبير
(٤) التهذيب ١ / ٧
(٥) أصحر القوم برزوا في الصحراء .

يا أعرابي . سيفك هذا يقطع البطيخ ؟ فقال : إي — والله — وعوارب الرجال، فنصب الغوارب على ذلك . أي : ويقطع غوارب الرجال»(١) .

على أنه لم يكد ينتصف هذا القرن حتى انصرف الرواة عن البادية ، وولى النحاة بحوثهم نحو ما جمعوه ، يدرسون منه ويعيدون ، وإذا كان لهم من نظرة إلى اللغة المسموعة من حولهم فهو لبيان ما وقع فيها من اللحن والخطأ . والعدول عن نظام العربية في أبنيتها وأصواتها .

* * *

(١) مقتضب ١/٢١٠ .

مستقبل الإعراب

عرفنا من قبل كيف انحسر الأداء المعرب بعد ظهور الإسلام ، حتى إنه لم تبق بيئة عربية يتمثل فيها هذا الأداء فى لغة الخطاب ، وأصبح مقصوراً على اللغة الأدبية لا يتجاوزها فى الشعر والخطابة ودروس العلماء ومحاوراتهم . وقد كان من المتوقع أن يكون للنهضة اللغوية المبكرة أثرها فى تدعيم هذا الأداء فى لغة الخطاب ، وخاصة أنه كانت هناك بيئات تلتزم هذا الأداء ، ولكن تيار العامية قد جرف هذه البيئات فى طريقه ، فتساوت البادية مع الحاضرة والبرية ، وهذا ما قد يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الأداء المعرب لا يتناسب مع طبيعة أسلوب الخطاب على نحو ما بينا من قبل ، حيث تقوم فواصل صوتية بين كل بناءين ، وقد تتغير هذه الفواصل على حسب وضع البناء فى التركيب ، ولغة الخطاب لغة تتسم بالسرعة ، وتعينها وسائل متعددة فى تحقيق عملية الإفهام . ثم إن فى الإعراب صعوبة لا يقدر عليها إلا المطبوعون ، حتى إنه لم يسلم البلغاء من اللحن(١) . وقد أشار ابن جنى إلى ذلك فى قوله : « ألا ترى أن من لا يعرب فيقول : ضرب أخوك لأبوك ، قد يصل باللام إلى معرفة الفاعل من المفعول ، ولا يتجشم خلاف الإعراب ليفاد منه المعنى ، فإن تخلل الإعراب من ضرب إلى ضرب يجرى مجرى مناقلة(٢) الفرس ، ولا يقوى على ذلك من الخيل إلا الناهض الرجيل(٣) ، دون الكودن الثقيل(٤) » . على أن بعض العلماء لم يفقد الأمل

---

(١) البيان والتبيين ٢ / ٢٢٠

(٢) أى : سرعة نقل قوائمه

(٣) أى القوى على المشى . والكودن . الهجين غير الأصيل

(٤) الخصائص ٢/٣٢

فى عودة الإعراب إلى لغة الخطاب ، وذلك إذا استطعنا أن نتخلص من الأمية فى العالم العربى ، وإذا كانت هناك خطة تعليمية جادة تهدف إلى العودة إلى اللغة العربية فى كل مظاهرها مصحوبة هذه الخطة بما تستحقه هذه اللغة من تقديس واحترام

هذا وقد مضى على نشأة النحو نحو من ثلاثة عشر قرناً ، ولغة الخطاب فى جميع البيئــات العربية تلتزم أعرافاً خاصة فى الأداء بعيدة عن الإعراب ، على نحو ما حدثنا ابن جنى . وقد يكون هنا تساول مؤداه إذا كان هذا حال الإعراب فى لغة الخطاب ، فما جدوى تعليم العربية ؟ والجواب عن هذا أن القيمة الكبرى لتعليم اللغة العربية على مدى الأجيال السابقة . هو أنه قد حال دون نشوء لغات من هذه اللهجات العامية الشائعة فى البيئات العربية المتعددة ، فلولا ما يسمع الناس من العربية الفصيحة ، ولولا هذه الدروس ، لأدى ذلك إلى انحصار العربية فى نطاق ضيق جداً ، لا يعدو أن تكون فيه لغة الدين والعبادة ، ثم لنشأت لغات نتيجة الانعزال . ونحن الآن لا نجد مشقة كبيرة فى أن يتفاهم المصرى والسورى والمغربى ، وذلك راجع إلى حرص الأجيال المتتابعة على تعلم اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم وسماعه . ثم إنه من المسلم به أنه كان للدراسات الجادة المبكرة حول أسلوب القرآن وأدائه ، والأدب العربى ، أثر كبير فى تقارب اللهجة الأدبية فى البلاد العربية والإسلامية على مر العصور . وإننا لندرك يقيناً أنه مع شيوع التعليم واتصال وسائل الثقافة ، سوف يتم التفاهم أكثر بين هذه البيئات ، وتضيق دائرة الخلاف ، وسوف نزداد قربنا من اللغة الفصيحة فى أصواتها وأبنيتها وتراكيبها . ولكل ما تقدم كان تعليم اللغة العربية ضرورة تاريخية ومصيرية ، ضرورة تاريخية تتمثل فى هذا التراث الحافل الذى نما حول القرآن الكريم ، وهو تراث يعبر عن حضارة مكتملة ، وثقافة تزداد مع الأيام رسوخاً وجدة . وضرورة مصير لأن اللغة العربية الفصيحة هى وعاء هذه الثقافة ، ولو تخلينا عنها لذهبت معالم هذه الأمة ، ولدكت من أساسها ، وهو أمر كان يحلم به كثير من الطاعنين على الإسلام والعربية ، ومضت الأيام والحوادث تؤكد وعد الله : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » .

الفَصْلُ الثَّانِى
مَجَارِى أَوَاخِرِ الكَلِمِ

– ١ –

المَجْـــرَى

من مصطلحات علم القافية . المجرى ، وهو : حركة الروى . نحو حركة اللام فى بيت امرئ القيس .

قِفَـا نَبْـكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالكسرة هى المجرى ، وسميت مجرى لأن الصوت يجرى فيها ويمتد فيكون ياء مد ، أو واو مد ، أو ألفاً يقول ابن جنى فى توجيه هذا المصطلح « سمى بذلك لأن الصوت يبتدئ بالجريان فى حروف الوصل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت :

« قَتِيلانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعَا »

فالفتحة فى العين هى ابتداء جريان الصوت فى الألف »(١) .

وقد سمى العروضيون هذا الصوت الممتد عن الحركة وصلا ، فأضحى عندهم مصطلحان : مجرى ووصل ، وهما صوتيا شىء واحد ، هو تلك الحركة الطويلة ، أو صوت اللين التام : الواو ، والألف ، والياء .

إن حركة آخر البناء تمتاز بأنه لا علاقة لها بدلالة البناء(٢)، ومن هنا قد تأخذ أشكالا متعددة كما ترى فى أوضاع الاسم المعرب ، وقد تمد كما رأيت فى القافية ، وعند التذكر(٣). ولا يغير هذا المد شيئاً فى دلالة البناء

---

(١) اللسان ، مادة جرى .

(٢) انظر الخصائص ٢/٣٢٩ .

(٣) يقول سيبويه فى الكتاب ٤/٢١٦ : « ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه . « قالا » فيمد قال ، « يقولو » فيمد يقول ، « من العامى » فيمد العام » .

ولكنه يفيد الترنم في القافية ، وإشعار المخاطب في التذكر بأن الحديث متصل وأن المتكلم يستجمع نفسه

جاء الخليل – أو سيبويه – فأطلق على الأوضاع التي تكون عليها أواخر الكلم : مجاري فقال سيبويه في مقدمته الثانية : هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية(١) ويبدو أنه كان يلمح بهذا المصطلح إلى قيمة هذه حركة أخذاً من دلالته في علم القافية . يريد أن يقول : إن هذه الحركة صالحة لأن يجري الصوت فيها على ما بينا ، كما أراد أن ينبه إلى عدم لزومها وأنها متغيرة عندما جمعها في قوله : « وهي تجري على ثمانية مجار ، على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقف » وهذه الثمانية لا تعدو في الحقيقة أربعاً ، ولكنها عدت ثمانياً نظراً إلى مواقعها في المعربات والمبنيات ، فللمعربات النصب والجر والرفع والجزم . وللمبنيات الفتح والضم والكسر والوقف . والنصب صوتياً هو الفتح ، وكذلك الضم والرفع ، والجر والكسر ، لا فارق من حيث المخرج والصفة بين كل من المتعاطفين ، ومن هنا قال سيبويه : « وهذه المجاري يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب ، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف »

كان الخليل – أو سيبويه – ينظر إلى مصطلح القافية – المجرى – عندما أطلق على علامات الإعراب مجاري ولكن بعض النحاة أخذ عليه أشياء في مقالته هذه .

فقد ذكروا أن المازني غلط سيبويه في قوله : إنها تجري على ثمانية مجار ، وحجته : « أن المبنيات حركات أواخرها كحركات أوائلها ، وإنما المجرى لما يكون مرة في شيء يزول عنه ، والمبني لا يزول عن بنائه » . ولذلك قال المازني « وكان ينبغي أن يقول : على أربعة مجار : على الرفع والنصب والجر والجزم ، ويَدَع ما سواهن »(٢)

---

(١) الكتاب ١٧/١

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ، رسالة في كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر ٢٧ – ٢٨ .

وقد رد على المازنى بردود أقواها أن حركة التاء لا يوقف عليها ، وإنما يوقف بالسكون . فهى إذاً متغيرة غير ثابتة كحركة أول البنية ووسطها وهو رد — كما ترى — واه . ومحاولة لإقامة عبارة سيبويه

ومن المآخذ على عبارة الكتاب أنه عد الجزم والوقف من المجارى .

ومعروف أن الجزم والوقف ليس حركة وليس صوتاً ، فكيف عده مجرى ؟ ! وقد حاول ابن جنى أن يقطع الصلة بين مصطلح المجرى فى القافية ، ومصطلح المجرى فى النحو ، حين فسر المجرى فى النحو بالحال التى تكون عليها آخر الكلمة ، لا بالحركة ، كما هى فى القافية . قال ابن جنى : « غرض صاحب الكتاب فى قوله : « مجارى أواخر الكلم » أى : أحوال أواخر الكلم وأحكامها ، والصور التى تتشكل لها ، فإذا كانت أحوالا وأحكاماً فسكون الساكن حال له ، كما أن حركة المتحرك حال له أيضاً » . ثم يقول : « فمن هنا سقط تعقب من تتبعه فى هذا الموضع(١) »

والحقيقة أن النحاة كانوا يتسامحون كثيراً فى مصطلحاتهم وعباراتهم ، وهذا التسامح فتح المجال لمن جاء بعدهم للنقد والاستدراك ، أو تحقيق المراد فيما يطلقون من مصطلحات ، وقد كان سيبويه متسامحاً عندما أطلق على الجزم أو الوقف مجرى ، لأنه يمثل مقابلا للحركة ، فأطلق عليه مجرى من باب التغليب ، ويؤيد أن مراد سيبويه بالمجرى الحركة لا الحالة ، كما قال ابن جنى ما اصطلح عليه المبرد(٢) والبغداديون من إطلاقهم على ما ينصرف : وما لا ينصرف : ما يجرى وما لا يجرى ، ويقول السهيلى مبيناً أنه الانصراف معادل الجريان بقوله : « لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط ، فله مجريان ، وللمنصرف ثلاثة مجار يجرى عليها(٣) » . وواضح أنهم يعنون بالمجرى الحركة ، ولذلك قال ابن يعيش : « والبغداديون يسمون باب ما لا ينصرف : باب ما لا يجرى ، والصرف قريب من الإجراء ، لأن صرف الاسم إجراؤه على ماله فى الأصل من دخول الحركات الثلاث التى

---

(١) اللسان ، مادة جرى

(٢) المقتضب ٣/٣٠٩

(٣) أمالى السهيلى ٢٩

هي علامات الإعراب ، ويدخله التنوين أيضاً(١) ، على أنه قد شاع أخيراً مقابلة الصرف بالتنوين(٢) ، وهو غير ما تعارف عليه متقدمو النحاة .

من هذا الحوار المتقدم بين هؤلاء الأعلام الأوائل نعرف أنهم كانوا مدركين لمصطلح السكون أو الجزم أو الوقف ، فهو ليس حركة بل هو عدم حركة ، كما نعرف أن الحملة على نحاة العربية القائلة بأنهم كانوا يتصورون السكون حركة ، هذه الحملة نشأت من عبارات لبعض المتأخرين من النحاة ، وأن هؤلاء المتحاملين لم يتجاوزوا صحائف المتأخرين .

* * *

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٧ .
(٢) انظر التصريح ٢/٢٠٩ .

- ٢ -

أداءُ الحَرَكَةِ الإعْرابِيَّةِ

تحدث سيبويه في أوائل كتابه - كما قلمنا - عن مجارى العربية . وقد يظن من مقالته أن أداء هذه المجارى غير مختلف ، وأنه على نحو ما نسمع الآن في أداء القراء والشعراء والخطباء من بيان الحركة غير أنا وجدنا سيبويه في أواخر كتابه يقول : « هذا باب الإشباع في الجر والرفع ، وغير الإشباع ، والحركة كما هي . فأما الذين يشبعون فيمططون ، وعلامتها واو وياء . وهذا تحكمه لك المشافهة . وذلك قولك . يضربها ، ومن مأمنك . وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً . وذلك قولك يضربها ، ومن مأمنك ، يسرعون اللفظ(١) » . وعبارة سيبويه واضح فيها عدم الاعتداد بأصالة الإشباع أو الاختلاس ، فقد نظر إلى الحركة نظرة محايدة ، ورددها بين هذين النوعين من الأداء ، دون حديث عن الأصالة أو الفرعية لواحد منهما .

وقد ذكر سيبويه بعد ذلك أن هذا الاختلاس لا يكون في النصب ، وعلل امتناعه فيه بخفة الفتح عليهم ، ثم ذكر أيضاً أن الاختلاس لا يعني ذهاب الحركة جملة ، قال : « وزنة الحركة ثابتة » .

وغير خفي أن الاختلاس كان أداء جماعة من العرب ، وأن الإشباع كان أداء جماعة أخرى وذلك إذا اعتمدنا مقالة سيبويه ؛ فمن عادته الإشباع لا يختلس ، وكذلك من عادته الاختلاس لا يشبع . ولكن سيبويه لم يحدد

---

(١) الكتاب ٤/٢٠٢ .

نا الذين يختلسون والذين يشبعون فيبينون . وقد يكون من حقنا أن نتصور أن الاختلاس كان سمة لغة الخطاب ، وأن الإشباع كان سمة اللغة الأدبية .

أما إسكان الحرف المجرور أو المرفوع فلم يثبته سيبويه إلا في الشعر . ومثل له بقول الأقيشر الأسدي :

رُحْتِ وفي رجليكِ ما فيهما   وقد بدا هَنْكِ من المئزر

حيث سكن «هنك» .

ثم ذكر سيبويه صورة أخرى للإسكان مصحوبة بالإشمام ، قال :

« وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشمُّ . وذلك قول امرىء القيس :

فاليوم أشْرَبْ غيرَ مستحقبٍ   إثماً من الله ولا وَاغِلِ[1] » .

هذا ما ذكره سيبويه : الإشباع للحركة وبيانها ، والاختلاس في الرفع والجر ، والتسكين فيهما مجرداً من الإشمام ، ومع الإشمام . والتسكين بصورتيه لا يكون إلا في الشعر .

على أن أبا سعد الآبي[2] قد روى روايات متعددة عن معتقدي التهوين في الأداء الإعرابي ، قال : « قال أبو العيناء[3] : ما رأيت مثل الأصمعي قط ، أنشد بيتاً من الشعر فاختلس الإعراب ، ثم قال : سمعت أبا عمرو ابن العلاء يقول : كلام العرب الدرج .

وحدثني عبد الله بن سوار أن أباه قال : العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً .

وحدثني عيسى بن عمر أن ابن أبي إسحاق قال : العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه .

---

(١) الكتاب ٤/٢٠٤ .

(٢) هو منصور بن الحسين الرازي ، من العلماء بالأدب والتاريخ ، توفي سنة ٤٢١ هـ انظر الأعلام للزركلي ٧/٢٩٨ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن القاسم الضرير ، يعرف بأبي العيناء ، أصله من اليمامة ومولده بالأهواز ، ومنشؤه بالبصرة . وبها كتب الحديث وطلب الأدب ، وسمع من أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد . وكان حافظاً فصيحاً سكن بغداد ومات سنة ٢٨٢ هـ . انظر تاريخ بغداد ٣/١٧٠ - ١٧٩

وسمعت يونس يقول : العرب تشام الإعراب ولا تحققه .

وسمعت المشمخاش بن الحباب يقول : العرب تقع بالإعراب وكأنها لم ترد

وسمعت أبا الخطاب يقول : إعراب العرب الخطف والحذف . فتعجب كل من حضر منه(١) »

وهذه الروايات المتعددة من الدرج والاجتياز والرفرفة والمشامة والخطف والحذف ، تعني اختلاس الحركة والإسراع في أدائها وعدم تحقيقها أو إشباعها أو إبرازها(٢) . وهي بحسب ظاهرها تجمع على أن هذا أداء العرب جميعهم . ولا تتعارض هذه الروايات مع ما سقناه عن سيبويه إذا أحلنا هذه الروايات على لغة الخطاب ، أما اللغة الأدبية فهي التي كانت تحقق الحركات الإعرابية ولا تسرع في أدائها . فأما إنشاد الأصمعي لبيت الشعر باختلاس الحركة فلعله قد أراد أن يمثل بهذا أداءهم في لغة الخطاب . على أنه ليس هناك ما يمنع من أن نفهم هذه الروايات المتقدمة على أنها تصف أداء بعض العرب ، وأن هذا ليس نهجهم جميعهم .

---

(١) عن كتاب « فصول في فقه العربية » للدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ مكتبة الخانجي بالقاهرة . وقد أخذ هذا النص عن مخطوطة كوبريلي ١/٧٦٥ ، وهو في كتاب ربيع الأبرار للزمخشري مختصراً ، مخطوطة دمشق رقم ٣٢٦٣ ص ٤٥

(٢) أدرجت الحرف : وصلته ، من الإدراج وهو : الطي واللف ، فكأنك إذا وصلت الحرف بعد طويته ولم تنشره ولم تبرزه ، والدرج في ذلك كالإدراج . تعليق الشيخ النجار ، على الخصائص ١/٧٥

أن الاجتياز تصور مادته معنى الإسراع والتخفيف . والاختلاس : الاستلاب والأخذ في نهبة ، والرفرفة : تحريك الطائر جناحيه ، وهي حركة سريعة شبه بها أداء المتكلم . والفيهقة من الفهق وهو الامتلاء ، ولذلك فسر المتفيهق بأنه : الذي يتوسع في كلامه ، ويفهق به فمه . والمشامة : مفاعلة من شم . والإشمام : أن يشم الحرف الساكن حرفاً ، كقولك في الضمة (هذا العمل) وتسكت ، فتجد في فيك إشماماً للام لم يبلغ أن يكون واواً ولا تحريكاً يعتد به ، ولكن شمه من ضمة خفيفة . ويجوز ذلك في الكسر والفتح ، ولذلك قيل إنه : روم الحرف الساكن بحركة خفية لا يعتد بها ولا تكسر وزناً . والإشمام بهذا لا تدركه الأذن وإنما العين ، وهو دون الروم ولكن يبدو أن مراد يونس به روم الحركة بدليل أنه قابله بالتحقيق هنا وانظر الخصائص ٢/٣٢٨ ، وسر الصناعة ١/٦٤ ، ٦٧ - ٦٨ . والخطف : جذب الشيء وأخذه بسرعة واستلابه واختلاسه . وحذف الشيء : قطعه من طرفه

وقد وجدنا سيبويه يحظر الإسكان في الكلام أو النثر ، ويقول : إن مجال ذلك هو الشعر فقط . لكن القراء رووا روايات كثيرة في القرآن الكريم بالإسكان ، وروى ذلك ابن جني في كتابه المحتسب غير مرة ومن ذلك : « قال عباس (١) : سألت أبا عمرو عن « يعلمهم الكتاب » ، فقال : أهل الحجاز يقولون : يعلمهم ويلعنهم ، مثقلة . ولغة تميم : يعلمهم ويلعنهم »(٢) .

وقد قرأ مسلمة بن محارب : « وبعولتهن أحق » ، ساكنة التاء »(٣) ،

وقرأ الحسن ، وأبو رجاء ، وقتادة ، وسلام ، ويعقوب ، وعبد الله ابن زيد ، والأعمش ، والهمداني : « وينذرهم »(٤) .

وقرأ : « ويذرك » ، بإسكان الراء ، الأشهب(٥) .

وقرأ مسلمة بن محارب : « وإذ يعدكم » ، بإسكان الدال(٦) .

وقرأ الحسن : « أو يحدث لهم ذكراً » ، بإسكان الثاء(٧) .

وقرأ الأعرج : « ثم نتبعهم » بإسكان العين(٨) .

ويلاحظ أن التسكين قد ورد في الأفعال المضارعة المتصلة بالضمائر غالباً .

ويبدو أن بني تميم كانوا يفرون بالتسكين من توالي المتحركات ، وأن هذا الأداء يعبر عن نظام مقطعي في لهجتهم .

ولا يعني هذا أن التسكين مقصور على هذا النوع ، فقد ورد مع الأسماء ، فالقراءة التي نسبها سيبويه إلى أبي عمرو بالاختلاس وهي : « إلى بارئكم » ، رواها غيره عنه بالإسكان ، يقول أبو حيان : « وقرأ الجمهور بظهور حركة الإعراب في (بارئكم) ، وروى عن أبي عمرو بالاختلاس ،

---

(١) هو العباس بن الفضل بن عمرو بن عبيد ، كان من أصحاب أبي عمرو . توفي سنة ١٨٦ هـ انظر غاية النهاية ١/٣٥٣

(٢) المحتسب ١/١٠٩ - ١١١ .

(٣) المحتسب ١/١٢٢ - ١٢٣

(٤) المحتسب ١/٢٢٧

(٥) المحتسب ١/٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٦) المحتسب ٢/٢٧٢ .

(٧) المحتسب ٢/٥٩ .

(٨) المحتسب ٢/٣٤٦ .

روى ذلك عنه سيبويه ، وروى عنه بالإسكان(١) » . ويقول ابن جني :
« وحكى أبو زيد : « بلى ورسلنا لديهم يكتبون » ، بالإسكان(١)» .
ومن القراءات السبعية أيضاً ما ذكره أبو بكر بن مجاهد ، قال : « واختلفوا في « وأرنا مناسكنا » ، في كسر الراء ، وإسكانها ، وإشمامها ، فقرأ ابن كثير « وأرنا و « رب أرني » و « أرنا اللذين أضلانا » ، ساكنة الراء » . ثم يقول : « واختلف عن أبي عمرو في ذلك . فقال عباس بن الفضل : سألت أبا عمرو فقرأ : « وأرنا » مدغمة ، كذا قال . وسألته عن (أرنا) مثقلة ، فقال : لا . فقلت : « أرني » ، فقال : لا ، كل شيء في القرآن بينهما ، ليست « أرنا » ، ولا « أرنا »(٢) . ثم ذكر أن رواية الخفاف وأبي زيد عن أبي عمرو (وأرنا) بإسكان الراء .

ويبدو أن رواية العباس بن الفضل هي المقدمة ، فهي تتفق مع نقل سيبويه عنه ، أعني اختلاس الحركة ، وكذلك مع ما نقل الأصمعي عنه في الرواية التي نقلها أبو سعد الآبي ، عن أبي العيناء . لكن هناك قراءات أخرى بالتسكين ، لم يهجم عليها ابن مجاهد على عادته من تخطئة الرواة ، بل سلم بهذه الروايات ، كما سلم بها ابن جني ، ووجهها بثقل توالي الحركات مع ثقل الضمة أو الكسرة .

بيد أن أبا العباس المبرد قد حمل على هذه الروايات التي فيها التسكين ، سواء أكانت في الشعر أم في القرآن الكريم ، وكأنه أراد أن يطرد القاعدة ، وأن يخضع النصوص لها ، فيحكى عنه أنه قال في بيت امرىء القيس :

فاليومَ أشْرَبْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغلِ

إن الرواية ليست « فاليوم أشرب » ، بل : « فاليوم فاشرب » ، ولذلك رد عليه ابن جني بقوله : « وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ، لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن غيره . وقول أبي العباس : إنما الرواية : فاليوم فاشرب فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم ، وإذا

---

(١) البحر المحيط ١/٢٠٦ ، وانظر المحتسب ١/١٠٩ .
(٢) القراءات السبعة ١٧٠

بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلمة القول معه وكذلك إنكاره عليه أيضاً قول الشاعر :

* وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَر *

فقال : إنما الرواية :

* وقد بدا ذاكِ من المئزر *

وَمَا أَطْيَبَ العُرْسَ لولا النفقة[1] .

أما أبو حيان فنقل أن المبرد منع التسكين في حركة الإعراب ، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن(٢) . وقد رد عليه أبو حيان أيضاً بأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر ، وقال : « ولغة العرب توافقه على ذلك ، فإنكار المبرد لذلك منكر(٢) » . ثم ساق نماذج من الشعر والقراءات مثل ما قدمنا

ويقول ابن عصفور عن التسكين : « والصحيح أن ذلك جائز سماعاً ، وقياساً . أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام ، لا يخالف في ذلك أحد منهم ، وقد قرأ القراء : « ما لك لا تأمنا » بالإدغام ، وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين ، فكما جاز ذهابها للإدغام ، فكذلك ينبغي ألا ينكر ذهابها للتخفيف(٣) » ثم ساق الشواهد المسموعة المتقدمة ، دالا بذلك على جواز التسكين ، وقال : « وكأن الذي حسن مجيء هذا التخفيف في حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله ، من حيث كان غير مستقل بنفسه ، فصار التخفيف ذلك كأنه وقع في كلمة واحدة ... بخلاف ما شبه به من المنفصل فإنه لا يجوز إلا في الشعر(٤) » . ويعني بالمنفصل نحو : فاليوم أشرب .

وقد ورد(٥) حذف الفتحة من آخر الماضي تخفيفاً ، ومن ذلك قول الوضاح اليماني :

---

(١) المقتضب ١٠٩/١ — ١١٠ . وانظر الخصائص ٧٢/١ ، ٣٤٠/٢ — ٣٤١ .
(٢) البحر ٢٠٦/١
(٣) الضرائر ٩٥ ، ٩٦ .
(٤) الضرائر ٩٦ .
(٥) انظر في هذا الضرائر لابن عصفور ٨٧ - ٨٨

عَجِبَ النـاس وقالوا شِعرُ وضّـاحِ اليمانى
إنمـا شِعْرِىَ قَنْـدٌ قد خُلِطْ بالجُلْجُلان [1]

وقول نهشل بن حَرِّىّ ، فى إحدى الروايتين

فَلَمَّا تَبَيَّنْ غِبُّ[2] أمرى وأمْرِه
وَوَلَّتْ بأعْجَاز الأُمُور صُدُورُ

وقول كعب بن زهير :

أقول : شبيهات بما قال عالِمًا
بهنَّ ، ومن أَشْبَهْ أباه فما ظَلَمْ[3]

وورد [4] أيضاً فى الشعر تسكين آخر المضارع المنصوب، يقول الراعى :

تأبى قُضَاعَةُ أن تعرفْ لكم نسبًا
وابنـا نِزَارٍ فأنتم بيضةُ البَلَدِ[5]

وهى أبيات قد رويت بروايات أخرى خلت مما عده النحاة شاذاً ، والله أعلم بصحة هذه الروايات ، وأخشى أن تكون من صنع بعض النحاة على نحو ما رأينا للمبرد من روايات يرد بها تسكين ما حكاه سيبويه .

* * *

(١) قال أبو العلاء فى عبث الوليد ١٤٩ : « وبعضهم يروى قد حلى . وهى أقل ضرورة » والقند : عسل قصب السكر . والجلجلان : حب السمسم
(٢) الرواية الأخرى ، تبينَ عاقبة ما رأى ما غب .
(٣) رواية الديوان ٦٥ ، ومن يشبه .
(٤) انظر الضرائر لابن عصفور ٨٩ — ٩٠
(٥) فى بعض الروايات لم تعرف . وفى أخرى . أن ترعى .

- ٣ -

مُزِيلات الإِعْرَاب

ليست حركة الإعراب أو البناء من القداسة بمكان ، بل قد يعرض للمعرب ما يزيله عن إعرابه ، وللمبنى ما يزيله عن وضعه . وهذه الأمور العارضة كثيرة ، بعضها يأخذ سمت القاعدة المطردة ، وبعضها الآخر يرجع لمناسبات صوتية ، أو لرعاية الوزن أو القافية ، أو الفاصلة . وهذا يدلنا على قيمة علامات الإعراب من حيث ما ادعى لها من دلالة نحوية لابد للتركيب منها ، وعلى حقيقة علامات البناء من حيث ما ادعى لها من ثبوت ولزوم ، ولا يملك المتأمل لهذه العلامات الإعرابية إلا أن يحكم بأن التركيب بقرائنه قادر على أن يحقق المعنى المراد فى غيبة هذه العلامات . ولكنها علامات لا تعدو أن تكون — كما قدمنا ، وكما سنذكر بعد — فواصل صوتية فى غالب أمرها ، ومثلها علامات المبنى من الأسماء والأفعال .

فهذه علامات التكلم والخطاب والغيبة ، والتثنية والجمع ، تتصل بالأفعال والأسماء فتزيلها عن بنائها أو إعرابها ، وتحل هذه اللواحق محل علامات الإعراب والبناء فى وظيفتها الأساسية وهى إبانة الأبنية .

فالفعل الماضى إذا أسند إلى ضمائر الرفع المتحركة سكن آخره وذهبت الفتحة ، فتقول : ضربت ، وضربنا ، وضربن . وإذا اتصل بضمائر الرفع الساكنة شكلت الألف والواو حركته ، فتقول : ضربا ، وضربوا .

والفعل المضارع يسكن آخره إذا اتصل بضمير جماعة النسوة ، ولو كان منصوباً ، أو مجزوماً ، أو مرفوعاً ، فتقول : لن يضربن ، ولم يضربن ، ويضربن . وإذا اتصل بضمائر الرفع الساكنة فإنها أيضاً تشكل حركته فتقول : يضربان ، ويضربون ، وتضربين . ومثل المضارع فى هذا فعل الأمر ، تقول : اضربا ، واضربوا ، واضربى . وقد أحال النحاة

إعراب الأفعال الخمسة على النون ثبوتاً وحذفاً . والحقيقة أن العلامة الإعرابية قد ذهبت من الأفعال الخمسة كما ذهبت من الفعل المضارع المتصل بنون النسوة ، وكما ذهبت علامة البناء من الماضي الذي اتصل بضمائر الرفع المتحركة أو الساكنة . ذهبت العلامة الإعرابية من الأفعال الخمسة للدلالة على المثنى والجمع والمخاطبة . وما هذه النون الثابتة في نحو يضربان ويضربون وتضربين إلا وسيلة يأخذ بها مد الألف والواو والياء غايته مع فعل الحال ، مثبتاً كان أو منفياً ، لأن موقع النبر يكون عليه ، نحو قوله تعالى « **واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي** »(١)، ونحو « **إن يدعون من دونه إلا إناثاً** » ، ونحو « **والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون** » ، ونحو « **وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله** » ومثل فعل الحال في هذا الفعل الموعود بوقوعه في المستقبل نحو قوله تعالى « **وأبصرهم فسوف يبصرون** » ، « **ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم** » . وما عدا هذه الأنواع فإن النون تذهب منه لانتقال النبر من هذا المقطع إلى المقطع الأول أو الذي يليه إن كان الفعل أجوف ، ويمكن أن نطلق على هذا النوع بالفعل غير الواقع سواء أكان منفياً بلم مثلا أو لن ، أم غير منفي نحو المنصوب بكي ، ومثله فعل الشرط والجزاء ، ويأخذ هذا الحكم فعل الأمر

وما حدث مع الفعل نراه مع الاسم إذا ثنيته أو جمعته جمع مذكر سالماً أو أضفته إلى ياء المتكلم ، أو ألقيت عليه علامة الندبة ، فترى أن هذه اللاحقة هي التي تشكل نهاية الاسم ، وتحل محل علاماته قبل أن تدمج معه وإحالة الإعراب على الألف أو الياء في المثنى ، وعلى الواو ومد الياء في جمع المذكر السالم إحالة على علامة لم توضع لهذا ، وإنما للتعبير عن التثنية والجمع وتغير الألف إلى الياء في التثنية في لهجة واحدة إنما يعبر عن مرحلة متأخرة في اللغة الأدبية ، بدليل أن قبائل(١) كثيرة كانت تلتزم الألف في أحوال الاسم الثلاثة وهذا الالتزام دليل على أن ما ادعي للإعراب من أنه لابد منه في التفرقة بين المعاني النحوية من الفاعلية والمفعولية والإضافة شيء

---

(١) انظر همع للسيوطي ١ : ٤٠

لا يقوم على أساس وأن التركيب بقرائنه قادر على إحداث هذه التفرقة وما قلناه مع المثنى ينبغى أن يقال مع جمع المذكر السالم

وليست ضمائر الرفع وحدها هى التى تذهب بالعلامات الإعرابية ، فقد انتهت إلينا نصوص مع غيرها من الضمائر أعنى ضمائر النصب والخفض ـ وقد سكن الفعل والاسم معها ، وحكى أبو عمرو بن العلاء عن بنى تميم ذلك فقد سأل العباس بن الفضل أبا عمرو عن « يعلمهم » و « يلعنهم(١) » ، بالسكون ، فقال : أهل الحجاز يقولون : « يعلمهم » ، « يلعنهم » ، مثقلة ولغة بنى تميم « يعلمهم » و « يلعنهم » ويقول ابن جنى : « أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه ، لأنه استيفاء واجب الإعراب ، لكن من حذف فعنه السؤال . وعلته توالى الحركات مع الضمات ، فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب وعليه قراءة أبى عمرو : (فتوبوا إلى بارئكم) ، فيمن رواه بسكون الهمزة وحكى أبو زيد : « بلى ورسلنا لديهم يكتبون »(٢) وقد أشرنا إلى ذلك من قبل .

والإتباع ـ وهو يقوم بإحداث المجانسة بين أصوات اللين المتجاورة قد أثر هذا الأثر أيضاً ومن ذلك قراءة إبراهيم بن أبى عبلة وغير واحد « الحمد لله » ، بكسر الدال وقراءة أبى جعفر « للملائكة اسجدوا » ، بضم التاء فرأينا للإتباع فى الحركة الإعرابية ما نجده فى حركة البنية(٣) .

والتركيب أيضاً تزول معه الحركة الإعرابية ، كما فى نحو خمسة إذا ركبت مع عشر ، زال إعرابها فتقول : هذه خمسة عشر ، ورأيت خمسة عشر ، ومررت بخمسة عشر ، ويصير الرفع والنصب والجر بمنزلة واحدة(٤) .

والجوار كذلك تنبه له النحاة وبينوا أثره فى الذهاب بالحركة الإعرابية فى أبواب كثيرة ، والمعروف منه الجر بالجوار ، ومثاله المشهور فى هذا

---

(١) سيأتى ذكر ذلك فى القسم الثانى من هذا الفصل

(٢) المحتسب ١/١٠٩ وانظر ١٢٢ ، ١٩٩ ، ٢٢٧ ، ٢٧٣

(٣) انظر المحتسب ١/٣٧ ، ٧١ ، ٢٤٠ ، ٢/٢١ والبحر المحيط ١/١٨ ، ١٥٢ .

(٤) انظر الخصائص ١/١٣١ ، ووجوه النصب لأبى بكر بن شقير ٨٦

مثال صاحب الكتاب « هذا جحر ضب خرب » ، قال سيبويه : « وقد حملهم قرب الجوار على أن جروه « هذا جحر ضب خرب » ونحوه »(١) .

ولكن الكوفيين جعلوا من الجوار جزم جواب الشرط لأنه مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار(٢)» وقد حملوا عليه جر (المشركين) في قوله تعالى « **لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين**(٣)» . فقالوا إن جره بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على (الذين) ، وكذلك جر (أرجلكم) من قوله تعالى « **وامسحوا برءوسكم وأرجلكم**(٤) » بالخفض على الجوار ، وكان ينبغي أن يكون منصوباً لأنه معطوف على « **فاغسلوا وجوهكم وأيديكم** » ومما عد من الجر على الجوار عندهم ما تجده في النعت السببي نحو « مررت برجل عجوز أمه » ، قالوا : « خفضت عجوزاً وليس من نعت الرجل إلا أنه لما كان من نعت الأم خفضته على القرب(٣) »

ومما أزال الإعراب عن وجهه الذي رسمه النحاة وزن البيت وموسيقاه . فإذا تعارض الإعراب مع صحة الوزن لم يحفلوا بالإعراب ، وقد نقل ابن جني في ذلك نصاً عن المازني ، وكان أبو عثمان يقول « إن البيت إذا تجاذبه أمران زيغ الإعراب وقبح الزحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب(٤) » وقد عقب ابن جني بأنه كان القياس في بيت قيس بن زهير

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

أن يقول : ألم يأتك ، لأن الجزء سيصير منقوصاً(٥) ثم يقول

---

(١) الكتاب ١/٦٧

(٢) الإنصاف .

(٣) وجوه النصب لأبي بكر بن شقير ٢٢١

(٤) الخصائص ١/٣٣ .

(٥) النقص : اجتماع الكف مع العصب في جزء واحد ، والكف : حذف السابع الساكن ، والعصب : إسكان الخامس المتحرك ، ويدخل مفاعلتن فقط ، فيصير مفاعلت ساكنة اللام ، وتحول إلى مفاعيل

ابن جني : وهذا هو المراد هنا . فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً لا يراجعه زحافاً ، فإنه لا بد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته . وذلك كقوله :

* سماءُ الإلهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيـــا *

فهذا لا بد من التزام ضرورته ، ويختم حديثه بقوله : « فاعرف إذاً حال ضعف الإعراب الذي لا بد من التزامه مخافة كسر البيت ، من الزحاف الذي يرتكبه الشعراء الفصحاء إذا أمنوا كسر البيت . فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب ، وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب(١) » .

هذا وقد ألزمت القافية الشعراء أن يقولوا فيها مالا يتفق مع ما قبله . ومن ذلك بيت العجاج :

* يذهبن في عَــوْز وغــوراً غائراً *

فقد نصب المعطوف لما اقتضت القافية نصبه ، وهنا قدر النحاة عاملا هو « ويسلكن غوراً غائراً(٢) » .

كان ما تقدم نماذج لزيلات الإعراب ، وهي عند التحقيق ترجع إلى أمور صوتية وموسيقية ، وسنذكر لابن جني في الفصل الأخير دواعي أخرى لإزالة الإعراب ، على أنا قد وجدنا الإعراب يزول أيضاً للمعاني الطارئة على الكلمة ، متمثلة هذه المعاني في الحروف الزائدة نحو : رب ، ومن ، والباء في قولك : رب رجل عاقل ، وما حضر من رجل ، وليس زيد بحاضر . وهي عوامل غير معتد بها عند النحاة لأنها زائدة ، وقد ذهبت بالرفع والنصب ، فرأيت مبتدأ والفاعل وخبر ليس مجروراً .

ولكن النحاة قدروا ما ذهب من الأعاريب ، وخيلوا للمتعلم أن الإعراب موجود ، حماية للقاعدة وطرداً لها !

* *

---

(١) الخصائص ١/٢٣٣ – ٢٣٥

(٢) الكتاب ١/٩٤

الفصلُ الثَّالث
صوت اللين والنحو

١ - أصوات اللين : الألف والواو والياء
٢ صوت اللين التام بين الحركة والسكون
٣ - الحركة بعد الواو والياء
٤ وضوح أصوات اللين



أصوات اللين

الألف والواو والياء

تؤدى أصوات الألف والواو والياء والحركات القصيرة وظائف نحوية متعددة ، فهى قد تكون علامة إعراب ، وعلامة تثنية وجمع ، وتكلم وخطاب وتذكير وتأنيث . ثم إن لها أثراً كبيراً فى دلالة الصيغة وتحولها على نحو ما نرى فى صيغة الفعل المبنى للفاعل والمفعول ، وصيغة فعل وفاعل ، وَمُفْعِل وَمُفْعَل ، وغير ذلك . ولهذا تنبه القدماء لها ؛ قال سيبويه : « فأما الأحرف الثلاثة فإنهن يكثرن فى كل موضع ، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهن ثم ليس شىء من الزوائد يعدل كثرتهن فى الكلام ، هن لكل مد ، ومنهن كل حركة ، وهن فى كل جمع ، وبالياء الإضافة والتصغير . وبالألف التأنيث : وكثرتهن فى الكلام وتمكنهن فيه زوائد أفشى من أن يحصى ويدرك(١) » وإذا كان للنحاة تقسيم تصريفى للحروف إلى صحيحة ومعتلة ، فإنهم أيضاً قسموها صوتياً ووصفوا مخرجها وحددوا كيفياتها ويهمنا هنا — ونحن نتحدث عن المجرى — أن نذكر مقالة الأقدمين فى أصوات : الألف ، والياء ، والواو من النواحى المتقدمة ، لعظيم صلة هذه الأصوات بمقالات النحاة فى الإعراب وغيره .

قسم النحاة الحروف إلى صحيحة ومعتلة ، وقالوا : إن الحروف الصحيحة هى التى من شأنها أن لا تتغير ، والمعتلة هى التى تتغير من حال إلى حال ، ويدخل بعضها على بعض ، وهى : الألف والواو والياء . وقد علل سيبويه اعتلالها بقوله : « وإنما كان هذا الاعتلال فى الياء والواو لكثرة ما ذكرت

---

(١) الكتاب ٤/٣١٨

لك من استعمالهم إياها ، وكثرة دخولها في الكلام ، وأنه ليس يعرى منها ومن الألف ، أو من بعضهن(١) » . وقالوا : إنها تكون حرف مد إذا جانستها الحركة قبلها ، كما في : قال ، ويقول ، وقيل . وتكون حرف لين إذا سكنت إثر فتح ، كما في : قول وبيع . فإذا خرجت عن هذين الوصفين تكون حرف علة فقط ، نحو : وعد ، ويسر ، وحوّل وبيّع ، ولما في لن يسمو ، ولن يقضي .

كذلك كان للنحاة تقسيم آخر للحروف إلى : صامت ، ولين تام ، ولين غير تام . وأساس هذا التقسيم هو أنه إذا خلا أداء الصوت من وجود حاجز فهو صوت لين تام ، وهو الألف ، والياء والواو بعد الحركة المجانسة لها ، نحو : قال – يقول – قيل . وإذا قام حاجز ما فهو صوت صامت ، على أن صوت ... أحياناً قد يضيق مخرجه ولكنه لا يفقد خاصيته الأولى من الامتداد ، فيكون ليناً غير تام ، وذلك كالواو والياء بعد السكون في قول وبيع .

يقول الأزهري في التهذيب : « يقال للياء والواو والألف : الأحرف الجوف . وكان الخليل يسميها الحروف الضعيفة الهوائية ، وسميت جوفاً لأنه لا أحياز لها فتنسب إلى أحيازها كسائر الحروف التي لها أحياز ، إنما تخرج من هواء الجوف ، فسميت مرة جوفاً ، ومرة هوائية(٢) » .

ويقول المعري : « وحروف اللين ثلاثة : الألف والواو والياء والألف أشدها ليناً ، لأنها لا تكون إلا ساكنة ، فأما الواو والياء فإنما يكمل لينهما إذا كانتا ساكنتين ، وكان قبل الواو ضمة ، وقبل الياء كسرة . فإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين إلا أنه غير تام(٣) » .

وقد عزا ابن جني الامتداد في صوت اللين في قول وبيع إلى أصالة الألف في المد ، والفتحة بعض الألف ، فكأن قبل صوت الواو والياء

---

(١) الكتاب ٣٢٩/٤ . وانظر ٥٤٤/٣

(٢) التهذيب ٦٤٩/١٥ . وانظر سيبويه ٤٢٦/٣ ، وسر الصناعة ٨ – ٩ ، والمخصص ١٢٤/٣ ، ١٢٧

(٣) رسالة الإغريض ٧٤

ألفاً؛ فالفتحة - وإن كانت غير مجانسة لصوتي الواو والياء - لها من الامتداد ما يمكن أن يتجانس مع هذين الصوتين. ومن هنا أمكن الإحساس بين هذا الصوت وامتداده(١).

أما إذا تحركت الواو والياء كما في: عوض وبيع، وسور وغير، ووعد ويسر، فقد وجدنا النحاة يحكمون عليهما بأنهما غير لين(٢). وهو حكم فيما يبدو تصريفي، لكن المحدثين من علماء الصوتيات يعدون صوت اللين غير التام نحو قول وبيع، والواو والياء المتحركتين Semi-Voyelles أو: بين الصامت وصوت اللين(٣)، لأنه لم يخل تماماً من الامتداد، وفيه بعض صفات الحرف الصامت من الحفيف.

* * *

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٢٧.

(٢) الكتاب لسيبويه ٤/١٩٣، ١٩٧.

(٣) انظر: دروس في علم أصوات العربية. جان كانتينو ١٣٧. ويطلقون عليه نصف حركة. ولكن هذه العبارة قد تشعر بأنه أقل من الحركة المعهودة في الاستعمال العربي. وهذا غير مراد.

- ٢ -

صوت اللين التام بين الحركة والسكون

للنحاة حديث عن الحركة وعلاقتها بصوت اللين قد يبدو متناقضاً في ظاهره ، فعلى حين نراهم ينصون على أن الحركات أبعاض حروف المد ، وأن حروف المد حركات طويلة ، نرهم أيضاً يتصورون حروف المد سكوناً يلي الحركة .

ولعل أصرح النصوص على تصور حروف المد حركات طويلة ما قاله ابن جني وهو يتحدث عن قلب الواو والياء في ميزان وموقن ، وقام وباع ، قال : « فقد ثبت عما وصفناه من حال هذه الأحرف أنها توابع للحركات ومتنشئة عنها ، وأن الحركات أوائل لها وأجزاء منها ، وأن الألف فتحة مشبعة ، والياء كسرة مشبعة ، والواو ضمة مشبعة(١) » . وهذا النص يفيد أن صوت المد يعني الحركة والمد .

ولسيبويه من النصوص ما يدل على أنه يراه حركة ، فهو يقول مثلا : « وإنما الحركات من الألف والياء والواو(٢) » وقد كرر هذا غير مرة(٣). وقد يقترب في تصوره لحقيقته وأنها حركة طويلة ، وذلك في قوله : « وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين ، وقبل الأول حرف مد ، فإن الإدغام حسن ، لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام ، ألا تراهم في غير الانفصال قالوا : رادّ ، وتُمُودّ الثوب ، وذلك قولك : إن المال لّك ، وهم يظلمونّي . . » ثم يقول : « ومما يدلك أن حرف المد بمنزلة متحرك

---

(١) سر الصناعة ١/٢٦-٢٧ . وانظر المنصف ١/٣٤٣
(٢) الكتاب ٤/١٠١ .
(٣) انظر الكتاب ٣/٥٤٤ .

فهم قد حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف لآخر إلا حرف مد ولين ، كأنه يعوض ذلك ، لأنه حرف ممطول(١)» .
يشير سيبويه إلى الحذف في نحو قول العجاج :

* قواطنًا مكةَ من وُرْقِ الحَمِي *

فالشاعر أراد : الحمام ، فحذف الميم(٢)

في مقابل هذا التصور لهذه الحروف : الألف والواو والياء ، نجد النحاة يتصورونها مدًا ساكنًا . فسيبويه وهو يتحدث عن إضافة المنقوص إلى ياء المتكلم يقول : « اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتحركها بالفتحة لئلا يلتقي ساكنان ، وذلك قولك : بشراي وهداي(٣) » . ونرى سيبويه في موطن آخر يقول عن هذه الحروف : إنها سواكن وحركة ما قبلها منها(٤) . وهو كلام يبدي التناقض ، إذ كيف تكون الحركة جزءًا من الساكن ! وهذا التصور واضح كثيرًا في كلام المبرد وابن جني في غير موضع من كتب أبي الفتح (٥)، وقد مر مثله في نص المبرد .

فما الذي دعا النحاة إلى تصور هذه الحروف : الألف ، والواو ، والياء في : قال ، ويقول ، وقيل – مدات ساكنة بعد الحركة ؟

يبدو أن ذلك راجع إلى طبيعة في أبنية اللغة العربية ، حيث إن الحركة لا تكون متلوة بحركة ، فليس عندنا في العربية ما يدعى الحركة المزدوجة ، وكما أن لا يلتقي ساكنان في العربية فكذلك لا تلتقي حركتان . ومن كلام ابن جني في ذلك : « لا يكون الحرف متحركًا بحركتين في وقت واحد(٦) » وقوله أيضًا : « ومعلوم أن الحركات لا تحمل – لضعفها – الحركات(٧) » .

---

(١) الكتاب ٤٣٧/٤ – ٤٣٨
(٢) انظر الكتاب ٢٦/١
(٣) الكتاب ٤١٣/٣
(٤) الكتاب ٢٩٠/٤
(٥) انظر المنصف ٢٢٩/١ ، ٣٢٢ ، ٧/٢ ، ٨٨ وسر الصناعة ٣٠/١ ، ٣١ . والخصائص ٨٩/١ ، ١٤١/٢ ، ١٢٤/٣ – ١٢٥ .
(٦) المنصف ٣٤٣/١ ، وانظر أيضًا ١٩٩/١ ، ٣٢٧/١ – ٣٢٨ .
(٧) الخصائص ٢٩٤/٢ ، وانظر أيضًا ٩١/١ .

ولما كانت الحركات أبعاض حروف المد فإن حروف المد بهذه المثابة لا تكون متلوة بمثلها مداً مجانساً ، ولا مخالفاً ، لا حركة قصيرة ولا طويلة وروى ابن جني عن أبي إسحاق الزجاج وقد رأى رجلا مد الألف في نحو « هدا » ، فقال له : « لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة » وبما كانت هذه المدات لا تقبل الحركة لما قدمنا فقد وصفت بأنها ساكنة ، إذ الحرف الذى لا يقبل الحركة يكون ساكناً ، وهذا معنى قول الخليل ، فقد وصف هذه الحروف بأنها حروف « ميتة لا تدخلها الحركة على حال(١) » وهذا ما دفع النحاة من بعد إلى تصورهم مداً ساكناً . وكان لرسم الحروف في العربية والحركات دخل في تصور الحركات مستقلة عن المد بعدها ، فقد تصوروا الفتحة مستقلة عن الألف في نحو . قال ، والضمة مستقلة عن الواو في نحو : يقول ، والكسرة مستقلة عن الياء في نحو : قيل . وقد عرفت أنها في الحقيقة ليست مداً ساكناً يتبع الحركة ، وإنما هي الحركة الطويلة التي أعطاها الرسم العربي صورتين ، حركة وحرفاً ، فحكموا على الحرف بالسكون لأنه تال لحركة ولا تقع بعده حركة ، ولو كان لحروف المد رسم واحد أو صورة واحدة تمثل الحركة الطويلة ، لخلا الفكر اللغوى في العربية من تصورها سواكن إثر حركة

ويبدو أيضاً أنه كان للميزان الصرفي دخل في تصورهم استقلال المد ، فهي في بعض الأبنية تمثل مقابلا مستقلا عن الحركة قبله ، فالنحاة في تحليلهم لنحو « موقن » مثلا يقولون : إن أصله « ميقن » ، فالميم كانت مضمومة ، وكان بعدها ياء تمثل أحد أصول المادة ، وهذه الياء ساكنة . فلما انقلبت واواً لأجل الضمة وتحولت هذه الواو إلى صوت مجانس للحركة قبلها — بقي إحساسهم بهذا الأصل ، وأصبحوا يرون هذا الصوت يمثل شيئين : الضمة والمد ، وهذا المد كان ساكناً . فهذا فيما يبدو كان مرجحاً لتصور المد مستقلا عن الحركة قبله ، وقد انسحب هذا التصور على المد الزائد في نحو عجوز ، وعجيب ، وكتاب ، كما انسحب على صوت المد

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٦

المقابل بحركة فى نحو « قال ، ويقول » ونحو ذلك .

وقد أضفنا إلى ذلك أن هذا المد مقابل عروضياً بالسكون ، وأنه يحقق إقامة الوزن مثل الحرف الساكن . وأن الحركة قبله مقابلة بحركة . وجدنا غير سبب لتقسيم هذه الحركة الطويلة بين هذين الشيئين فى النحو : الحركة وصوت المد الساكن .

مما سبق يتبين أن صوت اللين التام هو فى حقيقته حركة طويلة . وأن تفرقة النحاة بين مد الألف وبين مد الواو والياء حين قالوا . إن الألف يتعذر إظهار الحركات عليها . وأن الواو والياء لا يتعذر بل يمكن ولكن مع ثقل . تفرقة لا تقوم على أساس . فالحقيقة أن حروف المد الثلاثة — كما قدمنا — لا تقبل الحركة بحال ، وأنه إذ ظهرت الحركة فى نحو « لن يدعو . وسمعت الداعي » . فالواو والياء حين ظهرت الحركة ليسا صوتى مد ، وإنما هما بين الصامت والحركة ، كما قدمنا .

وينبغى أن ننبه أيضاً إلى أمر متصل بالجزم ، فالنحاة أيضاً يقولون فى نحو « لم يسع ولم يدع ، ولم يرم » . إن الأفعال مجزومة بحذف حرف العلة . والحقيقة أن حرف المد لم يحذف ، وإنما عرض له الاجتزاء أو التقصير . والذى يمكن قوله هو أن الذى حذف هى هذه الاستطالة التى تجعل الحركة القصيرة حركة طويلة وقد نفهم هذا من كلام سيبويه ، قال : « واعلم أن الآخر إذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع . فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش وهو فى الرفع ساكن الآخر ، تقول : هو يرمى ويغزو ويخشى (١) » فقد جعل سيبويه المحذوف هو المد التالى للحركة ؛ ومن أصرح ما رأيت من نصوص القدماء فى هذا قول أبى بكر بن شقير وهو يتحدث عن علامات الجزم ، قال : « وعلامة الجزم : الوقف ، والضمة ، والفتحة ، والكسرة . فالوقف : لم تخرج ، والكسرة : لم يبن ، والفتحة : لم يخش . والضمة : لم يغز ولم يهج (٢) » وهو إدراك واضح فيه أن الجزم لم يذهب بصوت اللين . وإنما نقصه .

---

(١) الكتاب ١/٢٣ .

(٢) وجوه النصب ٢٥٤ — ٢٥٥

الحركة بعد الواو والياء

عرفنا فيما تقدم أن الواو والياء إذا تحركتا فقد خرجتا عن أن توصف بالمد أو اللين ، وأن المحدثين من علماء الصوتيات يطلقون عليهما Semi Voyelles ، أي إنهما جمعتا بين صوت الصامت من الخفيف ، وصوت اللين من الامتداد .

الواو والياء إذا كانتا حرف إعراب فلهما حال بعد الساكن غيره بعد المتحرك . إذا وقعتا بعد الساكن قبلتا الحركات كلها ، نحو : ظبي ودلو ، أما إذا وليا المتحرك فلا بد أن تكون الحركة مجانسة — وهنا نجد حرف المد أو الحركة الطويلة — نحو : يقضي ويدعو ، والقاضي والداعي ، ونجد صوت اللين غير التام ، ولا يعقبهما من الحركات حينئذ إلا الفتحة . فلا يلي الياء كسرة إعرابية ولا ضمة . وكذلك الواو

أما إذا وقعتا بدءاً أو وسطاً فقد يتحملان هاتين الحركتين بالإضافة إلى الفتحة ، قالوا : أعين وأنيب ، جمعي عين وناب ، وقالوا : يسار ، لليد اليسرى . ويقاظ جمع يقظان ، وفي جمع يعر — وهو الجدى — : يعره . وإن كان ذلك في أول الكلمة قليلا(١) . أما إن كان في الوسط فهو مطرد ، نحو : معيل ، وأسير به ، وأبيع به ، وأبين به ، يقول ابن جني : « وهذا مطرد في بابه ، لأن وسط الكلمة مما تجتمع فيه الواوان ، فاجتماع ياء وكسرة أولى(١) » .

وقد ورد مثل هذا مع الواو ، قالوا . ورعد وأدور ، وقالوا : كروع

---

(١) المنصف ١١٧/١

وحول لكن النحاة يقولون إن الضمة تستثقل فى الياء كما تستثقل فى الواو ، وإن كانت فى الواو أثقل(١) .

لكن هذه الصور لم ترد كما عرفنا ـ إذا كانت الواو والياء حرف إعراب ، فلم يبق معهما من الحركة إلا الفتحة ومع ذلك وردتا فى بعض الروايات وقد تخلصت من الفتح ، وذلك فى القرآن والشعر ، وفى الأسماء والأفعال :

قرأ الأعمش : (فنسِىْ ولم) . لا بنصب الياء (٢)

وقال جرير :

هُوَ الخَلِيفَةُ فَارْضَوْا ما رَضِىْ لَكُمُ

مَاضِى العَزِيمَةِ مَا فِى حُكْمِهِ جَنَفُ(٣)

ورواية الديوان . فارضوا ما قضى لكم

وقال الآخر :

لَيْتَ شِعْرى إِذَا القِيــامَةُ قَامَتْ

وَدُعِىْ بالحِسَابِ أَينَ المصيرُ

وقرأ الحسن : (إلا أن يعفون أو يعفو الذى) ساكنة الواو(٤) .

وقرأ طلحة بن سليمان : (فأوارىْ سوأة أخى(٥)) .

وقال الأخطل :

إِذَا شِئْتَ أَن تَلْهُوْ بِبَعْضِ حَدِيثِها

رَفَعْنَ وَأَنْزَلْنَ القَطِينَ المولَّدا

---

(١) انظر الكتاب ٢/٥٩٠ ، ٦٠١ — ٦٠ ، ٤/٣٠١ والمنصف ١/١٦ ، ٢٣٤ ، ٢٢٥ ، ٣٣٦ ، ٢/١١٦

(٢) المحتسب ٢/٦٠

(٣) الضرائر لابن عصفور ٨٨

(٤) المحتسب ١/٢٥

(٥) المحتسب ١/٢٠٩ .

وقال عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ
أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولا أَبُ

وقال الآخر :

وَأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كُسِيَ الجَوَارِى
فَتَنْبُو العينُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ

وقرأ جعفر بن محمد : « من أوسط ما تطعمون أهاليكم(١) »

وقال طرفة :

إِنَّ القَوَافِي يَتْلِجْنَ مَوَالِجا
تَضَايَقُ عَنْهَا أَنْ تُوَلَّجها الإِبَرْ

وقال الأعشى :

فَتَى لو يُنَادِي الشَّمْسَ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا
أو القَمَرَ السَّارِيْ لَأَلْقَى المَقَالِدَا

وقال النابغة :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيه وَلَبَّدَهُ
ضَرْبَ الوَلِيدَةِ بالمِسْحَاةِ في الثَّأْدِ

وقال رؤبة :

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ القَرِقْ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

وقد ذكر ابن جني أن سكون الياء أكثر من سكون الواو ، ونقل عن المبرد أن إسكان الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات، حتى إنه لو جاء به جاءٍ في النثر لكان قياساً(١) وعلى الرغم من اعتماد ابن عصفور في كتابه

(١) انظر المحتسب ١/ ١٢٥ ، ٢/ ٦٠

الضرائر على ابن جني وجدناه يقول في قراءة الحسن : « وذروا ما بقْيْ من الربا » . « إن ذلك شاذ محفظ ولا يقاس عليه(١) » وإن كان قد ردد غير مرة بأن ذلك إذ ورد في الشعر فهو من الضرائر الحسنة (٢) .

ونحسب أن طيئاً(٣) قد سلكت في التسكين أو مد الحركة طريقاً أبعد ، حين مالت إلى تحويل « فَعِل » من الناقص إلى فَعَل » وعلى هذه اللغة ورد قول زيد الخيل :

أفي كُلِّ عَـامٍ مَـأْتَـمٌ تَبْعَثُونَه
عَلَى مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوه ومارُضَـا

وقول عقيل الغوي :

* إنَّ الغَويَّ إذَا نُهَى لَمْ يُعْتِبِ *

فتراهم قد تجنبوا مد الياء إلى مد الألف ، طلباً لغاية التخفيف . وقد أورد السهيلي نماذج لمثل هذا التحويل . وقال : « العرب تقلب الكسرة قبل الياء فتحة ، فتنقلب الياء ألفاً ، قالوا : يا غلاماً ، وفي جارية : جاراة ، وفي ناصية : ناصاة . وقالوا في عَمِيَ : عَمَىَ ، وفي فني : فَنَيَ وأنشد لزهير :

* فَنَي الدُّخْلَانُ منه والإضاءُ(٤) *

ونحسب أن هذه الصورة من التخفيف قد كانت شائعة في لغة الخطاب على نحو ما مالت العاميات الآن إلى التخلص من صوت اللين المتحرك إلى صوت اللين التام .

ونتساءل الآن : لماذا تحملت الواو والياء صنوف الحركة بدءاً ووسطاً وتخلصت من الضم والكسر وهما حرفا إعراب ، ومن الفتح في بعض اللهجات ، وفي الشعر ؟

---

(١) الضرائر ٨٩ .
(٢) انظر الضرائر ٨٩ ، ٩٢
(٣) انظر الكتاب ٤/١٨٧ – ١٨٨
(٤) انظر أمالي السهيلي ٥٥ .

يبدو أن ذلك راجع أولا إلى قيمة الحركة في البناء ، فحين نعلم أن الصيغة تتشكل بالحركة ، فلم يكن بد من الاحتفاظ بها كما في صيغة التعجب وأفعل التفضيل ، والمبنى للمجهول ، والجمع ، والصفة المشبهة . أما حركة الإعراب فهي كما قلمنا لا دخل لها في دلالة البناء ، ومن هنا مال العرب إلى اختلاسها وعدم تحقيقها عند الأداء . وقد تأملت أداء الأذان في المملكة العربية السعودية فوجدتهم يختلسون حركة آخر الكلم فيه ، وأحسب أن ذلك سمت الأداء العربي الأول . أقول : إن اختلاس الحركة كان وراء تطور صوت اللين المتحرك إلى صوت اللين التام ، ماراً بالتسكين ، ثم بإدماج هذا الصوت الساكن في الحركة قبله . وهو تدرج حدث مثله في بعض الأبنية في نحو : قال وخاف ، ويقول ويخاف ، وقول وقيل . فالذي أتصوره أن الحركة لم تمكن في حروف اللين تمكنها مع الحروف الصامتة ، وأن كثرة الاستعمال مالت بالناطقين بصوت اللين المتحرك إلى صوت المد . وقد لمس ابن جني هذا في قوله : « وإنما قلت الحركات في حروف اللين لمضارعة هذه الحروف للحركات ، فكرهوا اجتماع المتشابهات ، ولذلك قلبوا نحو : باب ودار ، إلى حرف تؤمن معه الحركة أصلا ، وهو الألف(١)» وما قاله ابن جني عن الألف ينبغي أن يقال عن ياء المد وواوه ، فكلاهما حرف لا يقبل الحركة ، فذهاب الحركة من الواو والياء والاتجاه نحو صوت المد إنما هو لتخفيف الأداء بتوحيد الحركة ، ولتحقيق الوضوح في السمع ، ذلك أن صوت المد أبلغ في السمع من الحركة المزدوجة ، أو من صوت اللين المتحرك

---

(١) منصف ٣٤٣/١ وانظر الخصائص ٢٩٣/٢ - ٢٩٤

وضوح أصوات اللين

وازن سيبويه بين الألف والواو والياء من حيث الوضوح ، وكان يرى أن الألف صوت خفي ، وأن الياء أبين منها ، والواو أبين من الياء ، وذلك وذلك عند حديثه على الوقف على المقصور نحو : أفعى ، فقد قال : إن بعض العرب تبدل مكان الألف حرفاً أبين منه لأنه خفي ، ويعني به الياء فيقولون في أفعى : أفعَيْ ، وفي حبلى : حبليْ ثم قال « وزعموا أن بعض طيء يقول : أفعو ، لأنها أبين من الياء »(١) واستدل على خفائها أيضاً بأنهم يتبعونها هاء في الوقف لبيانها ، وذلك مع بعض الكلم ، قال : « وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف ، لأن الألف خفية فأرادوا البيان ، وذلك قولهم هؤلاه وههناه »(٢) ويقول « واعلم أنهم لا يتبعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف الممدود لأنه خفي ، فأرادوا البيان(٣) »

على أن سيبويه قد جمع الياء والواو مع الألف في هذا الحكم ، وذلك في الوقف على المندوب ، قال : « وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء ، والألف والواو والياء في الندبة ، لأنه موضع تصويت وتبيين ، فأرادوا أن يمدوا ، فألزموها الهاء في الوقف لذلك وتركوها في الوصل لأنه يستغنى عنها كما يستغنى عنها في المتحرك في الوصل ، لأنه يجيء ما يقوم مقامها ، وذلك قولك يا غلاماه ، ووازيداه وواغلامَهُوه وواذهاب غلامِهِيه(٣) »

---

(١) الكتاب ٤/١٨١

(٢) الكتاب ٤/١٦٥

(٣) الكتاب ٤/١٠٥ – ١٦٦ ، وانظر الخصائص ٢/٣١٨ – ٣١٩

هذا هو ترتيب سيبويه لهذه الأصوات من حيث الوضوح . الألف أخفاها . والواو أبينها . والياء وسط بينهما . وإذا كنا قد أحسسنا بتناقض النحاة حين تصوروا أصوات اللين مشبعة عن الحركات . ثم تصوروها أيضاً مداً ساكناً تالياً للحركة . فهنا أيضاً قد نشعر بهذا التناقض . ذلك أن هذه الأصوات : الألف والياء . والواو من حروف الجهر ، ومن المعروف أن أصوات الجهر أوضح من الأصوات المهموسة . وأن أصوات اللين أوضح الأصوات المجهورة[1]، ثم إن صوت الألف يمثل القمة بين أصوات اللين من حيث الوضوح ، فكيف تصور سيبويه خفاء الألف ؟ وعلى أي أساس تصور الياء والواو أبين منها ؟

يبدو أن ذلك راجع إلى تصور الألف ساكنة لا تقبل الحركة دائماً ، وهو ما تحدثنا عنه من قبل ، ومن هنا وصفها سيبويه أيضاً بالضعف والخفة ، ولما كانت الياء والواو في بعض صورهما – وذلك إذا كانتا ليناً غير تام – تقبلان الحركة . فقد عدهما أقوى من الألف وأثقل .

ولقد كان ينبغي – قياساً على هذا – أن يشرك ياء المد وواوه مع الألف في صفة الخفاء . فهما أيضاً لا يقبلان الحركة بحال . ولكن لما كانا تحتاجان إلى علاج باللسان والشفة فقد قويتا فكانتا أبين من الألف ، يقول سيبويه : « وإنما خصت الألف بهذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة . ولا تحرك أبداً . فإنما هي بمنزلة النفس . فمن ثم لم تثقل ثقل الواو عليهم ولا الياء »[2].

لقد ارتبط البيان في الأصوات عند القدماء بالأصوات ذوات الجهد العضلي عند الأداء . يقول سيبويه وهو يذكر لغة تميم وبعض أسد الذين يفصلون بين المذكر والمؤنث بالشين ، فيقولون في « إنك ذاهبة » : إنش ذاهبة ، قال . « وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف . لأنها ساكنة في الوقف . فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث . وأرادوا التحقيق

(۱) هذا هو ترتيب عمر للأصوات اللغوية ، وانظر « من الترمين في نطق العربية الفصحى في مصر المعاصرة » للدكتور عبد العزيز أحمد علام ، رسالة في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة – ۲۱

(۲) الكتاب ٤/٣٢٥ – ٣٢٦ وانظر الخصائص ١/٦٨ – ٦٩ . هذا وانظر الخصائص أيضاً ٢/٢١٨ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٨٣٨ وما بعدها

والتوكيد في الفصل ، لأنهم إذا فصلوا بين مذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة »(١) ومن هنا كانت الأصوات من حيث البيان بعكس ترتيبها عندهم على النحو التالي : الأصوات الشديدة نحو الباء والتاء ثم الأصوات الرخوة نحو السين والزاي ، ثم الأصوات المتوسطة وهي : اللام والراء والنون والميم . وأخيراً أصوات المد . ويبلغ الخفاء في الألف مداه لأنها لا تحتاج إلى هذا الجهد العضلي

على أن الترتيب في البيان لا يرجع إلى شدة الصوت ورخاوته ، وإنما إلى جهارته وهمسه وأدنى الأصوات بياناً هي الأصوات المهموسة ، وأعلاها بياناً هي الأصوات المجهورة . وأعلى هذه بياناً أصوات اللين الألف والواو والياء ، والألف أبينها . ودون أصوات اللين من حيث البيان : اللام والراء والميم والنون

ولقد كان من أسباب وصفهم للألف بالخفاء دون الواو والياء، أنها قد تقع موقع الفتحة . فقد رآها النحاة تقع قبل تاء التأنيث في نحو حصاة وقطاة ، فأشبهت الفتحة في نحو حمزة وطلحة ولذلك قال ابن جني « أفلا ترى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي وهذا يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها ، لأنها قد خصت بمساواة الحركة دونهما »(٢) وهو قياس نظري مجرد . فلما كانوا يرون الحركة صوتاً خفياً(٣) فإن الألف تكون مثلها فهل الحركة صوت ضعيف أو خفي ؟ إن الفتحة لا تفترق عن صوت الألف من حيث درجة الوضوح ولكن من حيث الكم الزمني فقط

ولقد وجدنا سيبويه من قبل يتحدث عن أثر المد بعد هذه الأحرف في بيانها وقوله : « وقد يلحقون في الوقف هذه الهاء الألف التي في النداء ، والألف والواو والياء في الندبة ، لأنه موضع تصويت وتبيين ، فأرادوا أن يمدوا » . ويفهم من قوله إن المد يزيد في وضوح هذه الأصوات ، وكذلك قال ابن جني « لما طالت وتمددت ذهب ضعفها وفقد خفاؤها »(٤)

(١) الكتاب ٤/١٩٩

(٢) الخصائص ٣/٢٠٨ . وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٨٣٨ وما بعدها

(٣) انظر نتائج الفكر للسهيلي ٨٤

(٤) الخصائص ٢/٤٩٤

والحقيقة كما قلمنا أنه لا فرق بين صوت الفتحة والألف من حيث وجه الوضوح ، كما أنه لا فرق بين الحركات عموماً وأصوات المد المتصلة بها

ولوضوح هذه الأصوات لا تكاد تخلو منها حروف المعاني ، سواء أكان اللين تاماً أم غير تام ، وذلك نحو : آ ، يا ، أو ، ألا ، إلاّ ، الآ ، إلى ، إي ، إذما ، إذا ، بلى ، في ، كي ، كذا ، كلا ، كلتا ، لا ، لو ، لولا ، لوما ، لما ، سوف ، سوى ، ما ، مهما ، متى ، وا ، ها

فهذا الامتداد الذي تعطيه أصواتها يعين على أداء معانيها ، وأن يتمثل المخاطب هذه المعاني ، ويلاحظ أن صوت الألف هو الغالب عليها .
أما بقية حروف المعاني التي خلت من أصوات اللين فإنك تراها وقد اشتملت على أصوات هي أشبه بأصوات اللين ، وهي : اللام ، والميم ، والنون ، التي تعد أوضح الأصوات الساكنة ، يقول د . إبراهيم أنيس : « ومن النتائج التي حققها المحدثون أن اللام والميم والنون أكثر الأصوات الساكنة وضوحاً ، وأقربها إلى طبيعة أصوات اللين ، ولذا يميل بعضهم إلى تسميتها : أشباه أصوات اللين » ، وذلك أن فيها من صفات أصوات اللين أنه لا يكاد يسمع لها أي نوع من الحفيف(١) ، وأنها أكثر وضوحاً في السمع »(١). وحروف المعاني التي تتكون منها هي : أجل ، إذن ، إنّ ، أنّ إن ، أن ، أم ، أل ، بجل ، بل ، ثم ، ثمّ ، جلل ، رب ، عن ، لعل ، لن ، لكن ، لكنّ من ، مع ، منذ ، مذ ، نعم ، هل

ثم لا نجد بعد ذلك إلا الباء وهي مجهورة ، والسين — وإن كانت مهموسة — إلا أنها تتصل بحرف المضارعة ، وأعتقد أنها تأخذ حظاً من النبر ، وهذا يحقق لها مزيداً من الوضوح .

ولقد تنبه ابن جني إلى غلبة الفتحة على الحروف الأحادية ، قال : « جميع ما جاء من الكلم من حرف واحد عامته على الفتح إلا الأقل ، وذلك نحو همزة الاستفهام وواو العطف وفائه ، ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة ولامها ولام الأمر .. ولا تجد من الحروف المنفردة ذوات المعاني ماجاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمة(٢) » .

---

(١) الأصوات اللغوية ٢٨
(٢) الخصائص ١/ ٧٢

فإذا أضفنا هذا إلى ما سبق أن ذكرناه من غلبة الألف — الفتحة الطويلة على حروف المعاني المكونة من أكثر من حرف ، أدركنا خاصة في مجاري هذه الحروف ، وهو اشتمالها على أبين الأصوات .

ومن المعروف أن المنصوبات من الأسماء أكثر من المرفوعات ، حتى كان للكوفيين أو للبصريين مصطلح في النحو هو الخروج(١) ، يعنون به ما خرج عن طرفي الإسناد ، ويعادل هذا المصطلح مصطلح الفضلة ، وقد وجد النحاة أن كل ما جاء بعد الفاعل وتابعه مفعولا كان أو شبيهاً به ، نحو الحال ، يكون منصوباً .

هذا وإن دراسة أبنية الأفعال والأسماء لتدلنا على غلبة الأبنية ذوات الفتح على غيرها ، فمثلا بناء فَعَلَ من الأفعال أكثر الأبنية في العربية من فَعِلَ وفَعُلَ . ولاحظ أبنية مزيد الأفعال تجد أنك لا تخرج من الفتح إلا إلى السكون نحو : أكرم ، وقدم ، وسابق(٢) ، وانطلق(٣) ، واستلم ، وتعالم(٢) وتقدم ، واستغفر ، واعشوشب ، واحمارّ ، وتدحرج ، واحرنجم ، واطمأن ، فترى الفتح خاصة هذه الأفعال المزيدة ، وأن الكسر أو الضم لا يدخل على أبنية الفعل إلا للدلالة على معان نبه عليها علماء التصريف ، كأن تبنى الفعل للمجهول ، أو تصوغ منه مضارعاً أو أمراً ، كما ترى أن آخر الماضي مفتوح . فإذا انتقلت إلى أبنية الأسماء الثلاثية المجردة ، تجد أن الأبنية ذوات الفتح أكثر من غيرها ، وأنه إذا خلا من الفتح بناء فهو إما نادر أو مهمل . وإن دراسة الأبنية صوتياً لمن الأهمية بمكان ، وسوف نقف على قيمة صوت اللين فيها ، وأثره في تشكيل البناء ودلالته .

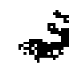
ولقد حمل قسم كبير من الأفعال والأسماء بصوت اللين في آخره ، تمثل في الأفعال الناقصة ، والأسماء المقصورة والمنقوصة ، والأسماء الممدودة أيضاً نحو حسناء وصحراء ، ومن يتأمل الامتداد في آخر هذه الأنواع يتبين له أنه مصدر من مصادر البيان في أداء العربية الفصيحة .

---

(١) انظر ما كتبناه عن هذا المصطلح في مقدمة معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن ابن كيسان ٢٧ — ٢٩ ويبدو أنه مصطلح كوفي لا بصري ، وقد وقع لي في كلام الكسائي ، راجع تحقيق الجزء الثالث من التذييل والتكميل شرح التسهيل لأبي حيان ، تحقيق د. حماد حمزة السحيري ، وهو رسالة مصورة في كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ١/١٠٠

(٢) لاحظ أن فاعل وتفاعل ليس فيهما إلا الفتح إما حركة قصيرة أو طويلة

(٣) همزة الوصل وسيلة صوتية لنطق الساكن ، وهي في الوصل ساقطة ولذلك كانت كسرتها غير مرعية حين حكمنا على أبنية المزيد من الأفعال بأنها بين السكون والفتح



الفصلُ الرَّابع

الإعـراب والأداء

الإعــراب والأداء

ذكرنا أن العلامات الإعرابية تمثل وظيفة أساسية هي صيانة الأبنية داخل التركيب ، وذلك أنها فواصل صوتية تحول دون تآكل هذه الأبنية ، ومن هنا اتسم هذا الأداء بالإعراب أو الإبانة أو الفصاحة ، وتلك مرادفات لمدلول واحد لغوياً وقلنا أيضاً . إن الإعراب بهذا الفهم يتسع ليشمل الإعراب بما اصطلح عليه النحاة . ويشمل أيضاً مقابله عندهم وهو البناء لأن الأوضاع التي عليها المبنيات هي أيضاً فواصل صوتية غاية الأمر أنها ملتزمة في غالب أمرها غير متغيرة كأوضاع المعربات . ويهمنا هنا أن نتحدث عن قيمة العلامات الإعرابية – كما اصطلح النحاة على الإعراب – في دلالة التركيب

إذا وازنا بين علامات الفعل المعرب ، وعلامات الاسم المعرب ، رأينا أهم هذه العلامات هي العلامات اللاحقة للاسم دون الفعل ، فالفعل لا تعطينا علاماته دلالة نحوية في التركيب زائدة على دلالته . وإذا كان المضارع تختلف علاماته رفعاً ونصباً وجزماً ، فإن هذه العلامات لا تزيد على كونه دالا على الحدث والزمان ، والأدوات السابقة عليه إما محددة لزمنه ، أو نافية لحدثه ، على نحو ما تصنع مع الفعل الماضي ، والفعل المضارع بعد ذلك موقع في الجملة لا يتجاوزه هو أنه مبنى الإسناد في التركيب . فإذا ذهبنا إلى الأسماء رأينا العلامات معها تكون علامات رئيسية ، وأدخل هذه العلامات وأبرزها في تحديد العلاقة هي علامة الجر ، فالجر تعرف أن الاسم مضاف إليه ، اسماً كان المضاف أو فعلا(١) . ولا نجد النحاة يختلفون

---

(١) المعروف أن حروف الجر تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، ص . مررت بزيد ، أضافت إليه المرور إلى زيد ، فهى إضافة على حدها فى : كتاب محمد

في مواقع الاسم المجرور ودلالته النحوية المحدودة . بل يجمعون على إعراب المجرور مضافاً إليه . فأما الرفع فالاسم يقع معه مواقع متعددة ، والمنصوب يقع مواقع أكثر من المرفوع ، ومن هنا وجدنا النحاة يختلفون كثيراً في إعراب المرفوعات والمنصوبات ، وتحديد مواقعها في التركيب . ولم أذكر المجرورات لأن الاسم إذا تردد بين أوضاعه الإعرابية الثلاثة لابد أن يكون في حال الجر محالا على مجرور بالتبعية له ، فأما في حال الرفع أو النصب . فليس حتماً هذه الإحالة ، بل قد يقدر النحاة له عاملا للرفع أو النصب .
وهذا يدلنا على أن الرفع لا يفيد دلالة نحوية محددة ، وكذلك النصب
لقد اختلف النحاة في إعراب (الكتاب) من قوله تعالى : « **ذلك الكتاب لا ريب فيه** » ، بين أن يكون خبراً أو تابعاً لاسم الإشارة ، واختلفوا أيضاً في إعراب « **كلالة** » من قوله تعالى : « **وإن كان رجل يورث كلالة** » ، بين أن يكون حالا أو خبراً لكان أو مفعولا لأجله واختلفوا في إعراب المنصوب من قوله تعالى : « **وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد** » بين أن يكون مفعولا مطلقاً ، أو ظرفاً ، أو حالا . وقالوا في (خوفاً) من قوله تعالى : « **يريكم البرق خوفاً وطمعاً** » ، إنه يحتمل أن يكون مصدراً أو حالا أو مفعولا لأجله .

فالمرفوعات والمنصوبات من الأسماء المعربة تمثل مشكلة النحو ، وراجع معي كتاباً معنياً بمشكلات الإعراب سوف تجد النحاة يختلفون في إعراب هذين النوعين تبعاً لما يحتمله كل نوع من أبواب النحو

المرفوع من الأسماء يقع فاعلا ، ونائب فاعل ، ومبتدأ وخبراً ، واسماً لكان وأخواتها ، وخبراً لإن وأخواتها ، ويقع تابعاً لكل ما تقدم .

والمنصوب من الأسماء أوسع مجالا ، حتى بلغ الكوفيون بمواقعه ما يقارب الخمسين موقعاً ، نجتزئ منها هنا بقولهم : « نصب من مفعول به ، ونصب من مصدر ، ونصب من قطع ، ونصب من حال ، ونصب من ظرف ، ونصب بإن وأخواتها ، ونصب بخبر كان وأخواتها ، ونصب من التفسير ، ونصب من التمييز ، ونصب من الاستثناء ، ونصب بالنفي(١)»

---

(١) وجوه النصب لأبي بكر بن شقير ٧٠

فيها كانت مواضع المرفوع والمنصوب كثيرة ، فإن الاسم المرفوع والمنصوب قد يحتمل من الأعاريب بمقدار ما يمكن أن يقع فى التركيب من المواقع بيد أنه ينبغى التنبيه إلى أن النحاة لم يختلفوا حين يكون التركيب فى صورته الأولية ، أعنى أن يكون مقصوراً على الفعل وفاعله ، نحو قوله تعالى : « قد أفلح المؤمنون » ، أو المبتدأ وخبره نحو : « محمد رسول الله » فتراهم يعربون التركيب ولا يختلفون فيه ، أما إذا نمت الجملة وأخذت تدخلها القيود ، فهنا نجد مرفوعات هذه الجملة ومنصوباتها محتملة لوجوه يدخل فى فرضها الموقع ، ودلالة العامل ، أو العامل أو المعمول .
فمثلا فى قوله تعالى « ولا تظلمون فتيلا » ، من النحاة من أعرب « فتيلا » مفعولا مطلقاً ، أى : ظلماً ، ومنهم من أعربه مفعولا به ، متأولا « ظلم » بمعنى « نقص » المتعدى إلى اثنين . ولما كانت آية البقرة المتقدمة مسبوقة بقوله تعالى : « الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه » ، فقد أعرب بعضهم « ذلك » خبراً لمبتدأ محذوف ، و« الكتاب » نعتاً أو بدلا أو عطف بيان وأعرب آخر « ذلك » مبتدأ ، و« الكتاب » خبراً ، وأعرب ثالث « ذلك » مبتدأ ، و« الكتاب » نعتاً ، وجملة « لا ريب فيه » هى الخبر .

فالجملة حيث كانت فى صورتها الأولى ينصرف كل جزء منها ليؤدى وظيفة محددة فى التركيب . على أنه قد يدخل المرفوع على المنصوب ، والعكس ، انظر مثلا إلى قراءة ابن كثير : « فتلقى آدم من ربه كلمات » ، وقراءة غيره برفع الأول ونصب الثانى ؛ إن « كلمات » فى الآية لما كانت صالحة لأن تكون متلقية ومتلقاة ، أخذت هذين الوجهين من الإعراب ، وكذلك لفظ « آدم » . ولقد قرأ ابن كثير ونافع ، وعاصم فى رواية أبى بكر والكسائى « ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم » ، بالرفع ، وقرأ غيرهم بالنصب . فالرفع على الاستئناف ، والنصب على المصدرية ؛ كان هذا مع الجملة الفعلية ، وانظر آخر شبيهاً به مع الجملة الاسمية ، وهى قوله تعالى : « ذلك عيسى ابن مريم قول الحق » . قرأ عاصم وابن عامر « قول الحق » ، بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع ، فالنصب على المصدرية ، والرفع على النعت ، أو على الابتداء والاستئناف .

مما تقدم يتبين أن النحاة قد يختلفون فى إعراب الكلمة التى اتفق الرواة

على ضبطها نصباً أو رفعاً . أو التي رددت بين الرفع والنصب . فيحملون أحد الضبطين ملتزماً أو مردداً على وجوه شتى . ولذلك نقول : إن علامة النصب أو الرفع لا تستقل بالدلالة كما تستقل علامة الجر . بل نجدها موجهاً أولياً لما يمكن أن يحتمله موقع الكلمة في التركيب من دلالة نحوية . وإذا كان الاسم المرفوع يحتمل وجوهاً من الإعراب . وكذلك المنصوب ، فالخلاف منبعه تلك الوجوه المقتضية للنصب أو الرفع ، وهي التي تسمى العلاقات ، فإذا كانت العلاقة السببية فهو مفعول لأجله . أو الحالية فهو حال . أو بيان الحدث أو عدده فهو مفعول مطلق . أو تأكيده فهو مصدر مؤكد . ومثل ذلك مع المرفوع فقد يكون مسنداً إليه أو مسنداً أو تابعاً لهما . وقد تنقطع علاقته من التركيب فيكون مستأنفاً

ما الذي يكشف هذه العلاقات إذا كانت العلامة الإعرابية موزعة بين علاقات شتى . لا شيء غير الأداء المنغم المعبر عن كل علاقة . فمثلا في آية البقرة نرى الإعراب يختلف بحسب كل أداء . فمن أعرب « ذلك » خبراً ، فهو يتصور أداء غير أداء من يعربها مبتدأ ، أداء الأول أداء من ينطق بالخبر في نغمة هادئة مطمئنة(١) ، أما من يعربها مبتدأ فإنه يؤديها في نغمة عالية ، ويؤدي كلمة « الكتاب » في أداء هادئ إذا أعربها خبراً ، فأما إذا كانت تابعاً لـ « ذلك » فلا يزال يمضي أداؤه صاعداً مصحوباً بنبرة عالية على كلمة « الكتاب » . ثم يهبط هذا الأداء عند الخبر وهو : « لا ريب فيه » . وهكذا الأمر مع المنصوبات يتلون الأداء فيها بما يشعر بالحالية أو السببية أو التوكيد . أو غير ذلك .

إن هذه الأعاريب في الحقيقة لم تنبع من الحركة الإعرابية مباشرة ، وإنما تتعاون أمور أخرى في توجيه إعراب الكلمة في التركيب تتمثل في صيغة الكلمة . ودلالتها . وموقعها ، وأدائها ، وإن هذا الأداء هو الحاسم في قصرها على واحد من المعاني النحوية التي يمكن أن تؤديها الكلمة في التركيب . وقد تعددت أعاريب النحاة للنص المكتوب لأنه لم ينبه على أدائه

---

(١) راجع « دراسات في علم اللغة » للدكتور كمال محمد بشر ط ٢ القسم الثاني ٢٩

فاحتمل هذه الأعاريب بحسب ما يحتمله من الأداءات . ولقد نبها القدماء على هيئة المتكلم لكنهم أحالوا في ذلك على الحس والمشاهدة ، دون أن يصفوا طريقة هذا الأداء على نحو محدد ، لقد أحسوا بالنغم ودوره ، لكنهم لم يقننوه لنا . وقد نسبوا إلى سيبويه من الأعاريب التي لا تقوم إلا على الأداء .

ومن العلماء الذين كانوا يقدرون قيمة الأداء أبو القاسم السهيلي وشيخه أبو الحسين بن الطراوة . كان السهيلي يردد غير مرة في كتابه « نتائج الفكر » الحديث عن هيئة المتكلم ، ويعني بالهيئة طريقة الأداء تلك التي تدل على معان نحوية وتركيبية تغني عن دوالها من الألفاظ . استمع إليه وهو يمنع حذف حروف العطف على حين يجيز حذف حرف الاستفهام . « لا يجوز إضمار حروف العطف خلافاً للفارسي ومن قال بقوله . لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عما في نفس مكلمه . وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك ، اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن ، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر (١) » .

وقد ذكر السهيلي ما قد يعد أصرح من هذا في قيمة الأداء وكتابه اللفظ دلالة تنحو به من باب في النحو إلى باب آخر ، لقد حادث شيخه ابن الطراوة في دليل ابن قتيبة الذي يرد به على المعتزلة قولهم : إن تكليم الله لموسى مجاز ، وكان دليل ابن قتيبة قوله تعالى . **« وكلم الله موسى تكليماً »** حيث أكد الفعل بالمصدر ، ولا يصح المجاز مع التوكيد(٢) ؛ يقول السهيلي : « فذاكرت بقوله هذا شيخنا أبا الحسين — رحمه الله تعالى — فقال : هذا حسن ، لولا أن سيبويه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مفعولا مطلقاً وإن لم يكن منعوتاً في اللفظ ، فيحتمل على هذا أن يريد : تكليماً ما ، فلا يكون في الآية حجة قاطعة(٣) » .

---

(١) نتائج الفكر ٢٦٣

(٢) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١١

(٣) نتائج الفكر للسهيلي ٢٥٧

ومن الواضح أن أداء المصدر المؤكد يكون مصحوباً بنبرة عالية .
فأما أداء المصدر المبين للنوع – وهو المعروف عند القدماء بالمفعول المطلق –
فهو أداء لا بد أن يتلون بغرض المتكلم إذا لم يكن مصحوباً بما يبين ذلك
النوع من وصف أو مضاف إليه ، فأما إذا كان مصحوباً بهذا فإن الأداء
لا بد أن يكون مشاركاً في تصوير هذا المعنى المراد

ولقد وقع في نفسي – في وقت ما – أن تخريج ابن الطراوة لا يتناسب
مع اللغة المكتوبة أعني إجازته للمصدر في قوله تعالى : « **وكلم الله موسى تكليماً** » أن يكون مفعولا مطلقاً لا مصدراً مؤكداً – بل يمكن أن يكون
مقبولا في تحليل اللغة المسموعة ، وأنه إذا أريد الدلالة على المفعول المطلق
في لغة مكتوبة فلا بد أن يكون المصدر مصحوباً بوصف أو مضاف إليه
ثم رجعت إلى النحو فوجدت أبياتاً من الشعر قائمة على مثل هذا . قالوا
في بيت الكميت :

طربتُ ،وما شوقًا إلى البيض أطرب

ولا لعبًا مني ، وذو الشيب يلعبُ ؟ !

أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟ !
وخرجوا على ذلك بيت ابن أبي ربيعة
ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهراً عدد الرمل والحصى والتراب أراد
أتحبها ؟
وأيضاً بيت المتنبي :

أحيا ؟ ! وأيسر ما قاسيتُ ما قتلا

والبين جار على ضعفي وما عـدلا

أراد : أأحيا ؟ !

فهذا الاستفهام في هذه الأبيات ينبع من الأداء لا من أداة مصاحبة ،
فلم أستبعد بعد هذه النماذج في الاستفهام أن يكون في لغة الأدب المكتوبة
مثل هذا الأداء الذي يعتمد على القرائن المقالية ، فالسياقات في الأبيات
المتقدمة تسبغ على الجمل معنى الاستفهام . ثم أدركت أن جانباً كبيراً من

المعاني النحوية التي يمكن أن يعطيها الأداء قد فات الأوائل الاهتمام بوصفه وتقنينه صوتياً . وفات رواته تقديم مادة علمية للأداء . وقد يعتذر عن الأوائل بأن وصف الأداء قد كان عسيراً ، لافتقاره إلى تلك الأجهزة التي يسرتها لنا الحضارة . لكن الذي كنا نطلبه أن يمضوا على درب ابن جني . وكانت له في تحليل الأداء أشياء تقوم على التثبت والإسراع . والتطعم . وتمكين الأصوات وإخفائها . وتلك كانت بداية معقولة لعمل كبير في مجال الأداء . وكأن ابن جني كان يشير بالتطعم إلى ما اصطلح عليه المحدثون بالنبر وبالمماطلة والتمطي والتثبت إلى مصطلحهم « التزمين » وهذان – أعني النبر والتزمين – يمثلان عنصرين من عناصر الأداء إلى جانب لون الصوت وتنغيمه . وقد تقدمت الدراسة الصوتية الحديثة في هذا تقدماً كبيراً(1) .

بيد أن النحاة اطرحوا ذلك وشغلوا أكثر بالعلامة الإعرابية . تلك التي أكاد أحصر وظيفتها في بعض المواطن في قيمتها الجمالية للتركيب . ثم إن كان لها من جدوى في الدلالة النحوية فلا تعدو أن تكون مجرد إشارة لمدخل مدينة كبيرة – هي الجملة – لا يمكنك من أن تصل في دروبها إلا دليل هو الأداء

كانت لابن جني ملاحظة نافعة عندما قال : « العرب إذا أخبرت عن الشيء غير معتمدته ولا معتزمة عليه ، أسرعت فيه ولم تتأن على اللفظ المعبر به عنه(2) » . ومثل لذلك بيمين اللغو وأداء لفظ الجلالة فيه ، ثم أدائه في غير هذه اليمين ، قال : « ويكفي في ذلك قول الله سبحانه : « **لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم** » ، قالوا في تفسيره . هو كقولك : لا والله ، وبلى والله ، فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله تعالى هنا ، من التثبت فيه والإشباع له والمماطلة عليه من قول الهذلي

فَوَاللهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رُزِئْتُهُ

بِجَانِبِ قُوسَى مَا مَشَيْتُ عَلَى الأَرْضِ ؟

---

(1) يرجع إلى : من التزمين في نطق العربية الفصحى بمصر المعاصرة للدكتور عبد العزيز علام ، وعن النبر في نطق العربية الفصحى بالعالم العربي المعاصر للدكتور عبد الله ربيع محمود ، وهي رسالة دكتوراه بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر

(2) المحتسب ٢/٨ ٢

ألا ترى إلى تطعمك هذه اللفظة في النطق هنا بها ، وتمطيك لإشباع معنى القسم عليها ؟(١) » .

ومضى ابن جني يقدم نماذج أخرى ، وهو في هذا يخرج القراءة الشاذة : « يا حسرهْ على العباد » ، بالهاء ساكنة . وختم حديثه بقوله : « وإذا كان جميع ما أوردناه ونحوه ، مما استطلناه فحذفناه ، يدل على أن الأصوات تابعة للمعاني ، فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت . . . علمت أن قراءة من قرأ : « يا حسرهْ على العباد » بالهاء ساكنة إنما هو لتقوية المعنى في النفس ، وذلك أنه في موضع وعظ وتنبيه ، وإيقاظ وتحذير ، فطال الوقوف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر ، المتعجب منه ، الدال على أنه قد بهره ، وملك عليه لفظه وخاطره ، ثم قال من بعد : « على العباد » عاذراً نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ، ودالا للسامع على أنه إنما تجشم ذلك – على حاجة الموصول إلى صلته(٢) وضعف الإعراب وتحجره على حمله – ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق .

ولا يجف ذلك عليك ، على ما به من ظاهر انتقاض صنعته ، فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى(٣) » .

فانظر إلى حديث ابن جني عن إفساد الإعراب لصحة المعنى ، لتعلم أن الحركة الإعرابية لا قيمة لها في بعض المواطن إلا ما حدثناك عنه من صيانة المبنى ، وما يتبع ذلك من وضوح التركيب وإبانته ، فأي قيمة دلالية للإعراب حال النداء ؟ وإذا كان ابن جني قد تحدث عن أثر المعنى في إصلاح اللفظ في قوله : « العرب – فيما أخذناه عنها ، وعرفناه من تصرف مذاهبها – عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ، أو لا تعلم أن سبب إصلاحها ألفاظها إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره ، ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول به ، إنما هو للفرق بين الفاعل

---

(١) المحتسب ٢/٢٠٩ .

(٢) يعني بالموصول : المتعلق وهو (حسره) والصلة : الجار والمجرور ، وهو : (على العباد)

(٣) المحتسب ٢/٢١٠ – ٢١١

والمفعول . وهذا الفرق أمر معنوى أصلح اللفظ له . وقيد مفاده الأوفق من أجله(١) » — فإنه لم يمثل لهذا الإصلاح لأجل الإعراب إلا بالفاعل والمفعول ، وفى التركيب دلالات نحوية أخرى غير الفاعلية والمفعولية لم تتميز من غيرها بعلامات إعرابية كتمييز الفاعل من المفعول ، وذلك كالتمييز والتوكيد ، والحال ، والزمان ، والسبب ، والاستثناء ، ولكن يدخل فى تمييزها أشياء أخرى من الصيغة ، ودلالة البنية ، والموقع ، والأداء هو الذى يحسم ذلك . كما بينا من قبل

فإذا قابلنا بين قولى ابن جنى : إصلاح اللفظ لإقامة المعنى . وإفساد الإعراب لإقامة المعنى عرفنا دور الإعراب الحقيقى إذا تجاوزنا ركنى الإسناد ، وأن معتمد المعنى النحوى بعد ذلك ليس هو العلامة ، بل الأداء . وهذا يقتضينا العناية بما يمكن أن تقدمه لنا الدراسة الصوتية من تقيس للأداء العربى الفصيح ، وينبغى أن نختار فى دراستنا نماذج لأدباء العربية وشعرائها المطبوعين ، فتقام على أدائهم دراسة مقننة لمعطيات التركيب فى إداراته المختلفة من الدلالات النحوية والتركيبية . وسيكون لهذه الدراسة من بعد شأن كبير فى تعليم اللغة العربية ، فإذا أدى النص أداء معبراً أمكن تحليل كل جزء من أجزائه ، ووقف الدارسون على المراد من أقصر طريق .

ونجمل حديثنا المتقدم فيما يأتى :

أولا : العلامة الإعرابية تؤدى وظيفة محددة فى الجملتين الأساسيتين : الجملة الفعلية من نحو : كتب محمد الدرس ، والاسمية نحو : محمد قائم . بيد أنه ينبغى التنبيه مع الجملة الفعلية على أن يكون كل من العامل والمعمول محدد الدلالة ، لا يحتمل من الدلالات ما يوجه المنصوب معه وجهة أخرى ، على نحو ما ذكرنا من إعرابهم لقوله تعالى : **« ولا تظلمون فتيلا »** . وأعنى بالدلالة هنا الدلالة المعجمية ، فقد رأينا كيف اختلف إعرابهم تبعاً لتصورهم دلالة الفعل .

ثانياً : إن الأداء — إذا تجاوزنا ركنى الإسناد — قادر بمعونة ما تحتمله البنية من مواقع على إكسابها معانى نحوية مختلفة .

---

(١) الخصائص ٢/١٠٠ .

ثالثاً : لا يعني هذا التقليل من قيمة العلامة الإعرابية ، فقد قلنا من قبل : إن هذه العلامات تمثل قيمة جمالية في الأداء بما تقوم به من صيانة الأبنية وحفظها من ذهاب معالمها ، على نحو ما أحدثت لغة الخطاب حين تخلت عن الإعراب من دمج الأبنية ومزجها ، ومن هنا كان الإعراب معلم اللغة الفصحى الأول وهذا هو سر عناية نحاتنا الأوائل بالإعراب ، فقد أدركوا أن هيكل الفصحى يقوم بقيامه ، وأنه يأخذ سمتاً من البيان والعذوبة والجمال تفتقده الأداءات الأخرى التي تخلت عن هذا النهج الإعرابي

* * *

المراجع

١ – الأصوات اللغوية .
تأليف الدكتور إبراهيم أنيس . دار النهضة العربية . الطبعة الثالثة سنة ١٩٦١ .
٢ – إعراب القرآن المنسوب للزجاج .
تحقيق ودراسة إبراهيم الأبيارى . المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٣ .
٣ – الأعلام
تأليف خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ببيروت . الطبعة الرابعة ١٩٧٩ م .
٤ – أمالي السهيلي
تأليف الإمام أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي تحقيق د. محمد إبراهيم البنا مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م .
٥ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين .
تأليف ابن الأنباري تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
٦ – البحر المحيط .
تأليف أبي حيان محمد بن يوسف بن علي ، أثير الدين . نشر مكتبة ومطابع النصر الحديثة بالرياض
٧ – البيان والتبيين .
تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .
٨ تأويل مشكل القرآن .
تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره السيد أحمد صقر . دار التراث ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

٩ - تاريخ بغداد .
تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي . مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٩ هـ ١٩٣١ م
١٠ - التذييل والتكميل شرح التسهيل
تأليف أبي حيان محمد بن يوسف بن علي . أثير الدين تحقيق الجزء الثالث منه للدكتور حامد حمزة أحمد البحيري رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر .
١١ - التصريح على التوضيح .
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري . المطبعة الأزهرية بمصر ، الطبعة الثالثة ١٣٤٤ هـ ١٩٢٥ م .
١٢ تهذيب اللغة .
تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م
١٣ الخصائص
صنعة أبي الفتح عثمان بن جني . تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ ١٩٥٢ م .
١٤ دراسات في علم اللغة .
تأليف الدكتور كمال محمد بشر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م .
١٥ دروس في علم أصوات العربية .
تأليف جان كانتينو . نقله إلى العربية صالح القرمادي ، الجامعة التونسية ١٩٦٦ م .
١٦ ديوان كعب بن زهير
صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله السكري ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
١٧ - رسالة الإغريض وتفسيرها .
تأليف أبي العلاء المعري مع رسالة للوزير المغربي . تحقيق وتقديم الدكتور السعيد السيد عبادة . مطبعة التقدم بمصر ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

١٨ ـ سر صناعة الإعراب .
صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق لجنة من الأساتذة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م .
١٩ ـ شرح السيرافي على الكتاب .
تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق الجزء الأول منه للدكتور السيد سعيد شرف الدين . رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة ـ جامعة الأزهر .
٢٠ ـ شرح المفصل لابن يعيش .
تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، المطبعة المنيرية بمصر .
٢١ ـ الضرائر .
تأليف أبي الحسن علي بن مؤمن ، ابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ م .
٢٢ ـ عبث الوليد .
تأليف أبي العلاء المصري ، تصحيح محمد عبد الله المدني ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الثامنة ١٩٧٠ م .
٢٣ ـ العبر في خبر من غبر .
تأليف الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد وآخرين ، الكويت ١٩٦٠ .
٢٤ ـ عن النبر في نطق العربية الفصحى بالعالم العربي المعاصر .
رسالة دكتوراه للدكتور عبد الله ربيع محمود ، بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .
٢٥ ـ غاية النهاية في طبقات القراء .
تأليف شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري ، نشر ج . برجستراسر مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١ هـ ـ ١٩٣٢ م .
٢٦ ـ الفائق في غريب الحديث .
تأليف جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥ م .

٢٧ ــ الفاضل .
تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق عبد العزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٥ هـ ــ ١٩٥٦ م .
٢٨ ــ فصول من فقه العربية .
تأليف الدكتور رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
٢٩ ــ القراءات السبعة .
تأليف أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف . دار المعارف بمصر ١٩٧٢ م .
٣٠ ــ الكتاب .
تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ١٣٨٥ هـ ــ ١٩٦٦ م .
٣١ ــ لسان العرب .
تأليف محمد بن مكرم بن منظور ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق .
٣٢ ــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .
تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٣٣ ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها .
تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
٣٤ ــ معجم البلدان .
تأليف أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي ، دار صادر بيروت ١٣٩٧ هـ ــ ١٩٧٧ م .
٣٥ ــ معلقة عمرو بن كلثوم .
شرح محمد بن أحمد بن كيسان ، دراسة وتحقيق للدكتور محمد إبراهيم البنا ، ط دار الاعتصام بمصر ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ م .
٣٦ ــ المقتضب .
صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٣٧ ـ المنصف .
تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، الطبعة الأولى ـ ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م .

٣٨ ـ من الزمن في نطق العربية الفصحى في مصر المعاصرة .
رسالة دكتوراه للدكتور عبد العزيز أحمد علام ، بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

٣٩ ـ نتائج الفكر في النحو .
تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا . منشورات جامعة قاريونس ، دار الشروق ببيروت ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .

٤٠ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع .
تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، دار المعرفة بيروت طبعة مصورة عن طبعة السعادة .

٤١ ـ وجوه النصب .
تأليف أبي بكر بن شقير . رسالة ماجستير . دراسة وتحقيق سعد أحمد سعد جمعا ، في كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر .

* * *

فهرس الموضوعات

* * *